وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع :...../ 2015

مذكرة بعنــوان:

دراسة قياسية لمحددات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
– بورافة هالة
– هبول رقية

إشراف الأستاذ(ة):
– بوفنش وسيلة

السنة الجامعية: 2015/2014

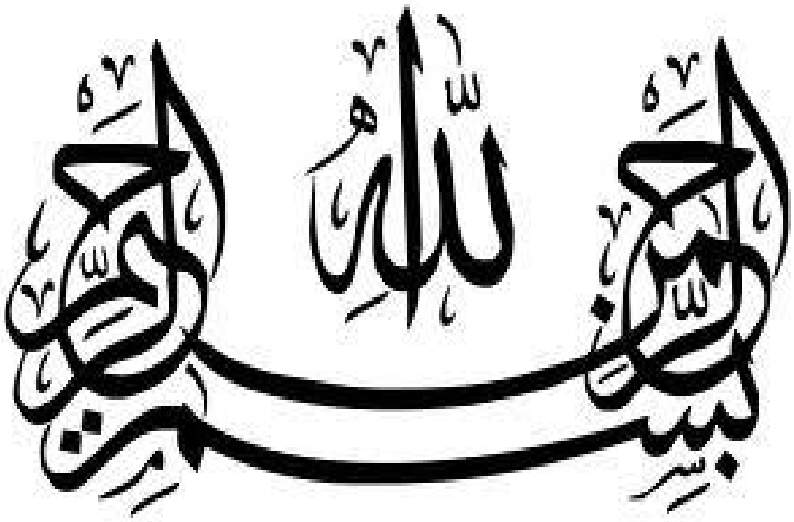
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــاء

"اللهم إنا نشهدك أنا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما
فسهل لنا به طريقا إلى الجنة."

يارب، لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا نصاب باليأس إذا فشلنا،
بل ذكرنا دائما بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

يارب، علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة، وأن حب الانتقام
هو أول مظاهر الضعف.

يارب، إذا جردتنا من المال أترك لنا الأمل، وإذا جردتنا من النجاح أترك
لنا قوة العناد، حتى نتغلب على الفشل، وإذا جردتنا من نعمة الصحة أترك
لنا نعمة الإيمان.

يارب، إذا أسأنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار، وإذا أساء الناس لنا
أعطنا شجاعة العفو.

يارب، اجعلنا من الذين يقدرونك حق قدرك ويخشونك واجعلنا نشتغل
بما كلفنا به.

يارب، إجعلنا خير خلائف الله في الأرض، واستخدمنا ولا تستبدلنا.

آمين يا رب العالمين.

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من اصطنع لكم معروفا فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم شكرتم فإن الله شاكر يحب الشاكرين".

صدق رسول الله

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.....و لا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .....و لا تطيب الآخرة *إلا* بعفوك .

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل شكرنا إلى التي ساهمت معنا في هذا العمل المتواضع، الأستاذة المشرفة: **"بوفنش وسيلة "** لما بذلته من وقت وجهد خلال إشرافها علينا، في كل مراحل إنجاز هذه المذكرة فلها منا كل الاحترام و التقدير.

كما نخص بالشكر كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى كل من وقف وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام بمعهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي **عبد الحفيظ بوالصوف** لميلة

إلى كل من كان له يد في إنجاز هذه المذكرة.

شكرا وألف شكر لكم جميعا

جزاكم الله خيرا

إهداء

باسم الله الرحمان الرحيم

إليكما ياسبب وجودي ..... يابريق أملي.....يابهجة أيامي..... ياأصحاب القلب الحنون.....يامن أهدياني المحبة ..... وسهلا لي مرور الدرب وساعداني على نوائب الدهر..... يامن يعجز القلم عن شكرهما..... إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما .....إلى من لا يمكن للكلمات أن تحصي فضائلهما.

إلى والدايا العزيزان أطال الله في عمرهما.

إلى أعز الناس على قلبي إخوتي وأخواتي وبالأخص الأخت الكبرى مريم.

إلى أبناء وأزواج أخواتي وبالأخص ابنة أختي سلسبيل.

إلى جدتي العزيزة: زينب حفظها الله وطال في عمرها.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى الصديقة العزيزة رقية التي كانت معي في انجاز هذه المذكرة، أتمنى لها حياة هنيئة.

إلى جميع صديقاتي: حليمة، نادية ، صبرينة، حسينة، أسيا، ايمان.

إلى كل طلبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير.

إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

هالة

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين و الحمد لله الذي أنعم بنعمته علينا لإنهاء هذا العمل المتواضع، أسأله عز وجل أن يتم علينا نعمته و أن يكلله بالنجاح و التوفيق وأن يوفقنا في حياتنا وأن يوفق كل من يسعى ويجتهد لتحقيق الأفضل دوما.

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمن: "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا" إلى من ربياني و سهرا لأجلي، إلى من أتعبتهما و كانا نعم الحليمين، إلى من غمراني بكل الحب و الحنان والى رمزا العطاء و التضحية و الوفاء، إلى اعز حبيبين و اقرب جوهرتين إلى قلبي.

إلى والدي العزيزين، أطال الله في عمركما.

إلى عزيزات قلبي أختي: ابتسام، ليلى وزوجها وابنتهما ونور عينيهما "نورسين".

إلى أعز ما أملك وسندي في الحياة إخوتي: رياض، فواز، غلام.

إلى أقرب صديقة إلى قلبي: سلاف .

إلى توأما روحي : كريمة و آسيا.

إلى أجمل ما حصل لي في هذا الوجود وتقاسمت معي عناء هذا الجهد الغالية : هالة و عائلتها الكريمة.

إلى جميع زميلات الدراسة اللواتي عشت معهن أحلى الأيام :

حليمة، حسينة و آسيا

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي .

رقية

الفهرس المختصر

المقدمة العامة.....أ
الفصل الأول.....6
الفصل الثاني.....30
الفصل الثالث.....59
الخاتمة العامة.....76
قائمة المراجع.....79
الفهرس.....85

المقدمة العامة

تمهيد:

يعد موضوع الحكومة من المواضيع البالغة الأهمية التي كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة، حيث عرفت استخداما من قبل الدول والمنظمات الدولية، نتيجة ظهور الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات سواء المتقدمة أو الناشئة خلال العقود الماضية كنتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية، فأصبحت بذلك شرطا أساسيا وجوهريا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى أصبحت الحوكمة أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل عجز مختلف أساليب الحكم التي أثبتت فشلها، كونها عملية تتضمن التكيف مع المعطيات المتجددة التي يفرزها المحيط الدولي والناتجة عن العولمة وما خلفته من أثار على مختلف المستويات والتي أكدت دائما وجود عجز فعلي في تسيير شؤون الدول على المستويين الداخلي والخارجي.

في هذا الإطار أصبح لمفهوم الحوكمة مكانة رفيعة داخل أجهزة الدولة ومؤسساته السياسية والاقتصادية، مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام والخاص.

وفي الجزائر يعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي مازالت الحوارات بشأنها مفتوحة وفي بدايتها، وهي تسعى إلى إبراز الدور العام لتطبيق محددات الحوكمة في البيئة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر والانحرافات ومحاربة الفساد، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في سياسات التنمية المتبعة يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاد القومي، وعليه فان تفعيل محددات الحوكمة و البدء بتطبيق قواعدها أمر ضروري لتنشيط الاقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث:

عمدت الجزائر إلى تطبيق محددات ومبادئ الحوكمة بهدف تحقيق الشفافية والقضاء على ظاهرة الفساد التي انتشرت بشكل واسع، فبعدما شهدت السنوات الأخيرة تغييرات ي طريقة عمل الحكومات لتكيف مع المستجدات على ساحة العلاقات الدولية أصبحت الحوكمة طموحا وشاغلا أساسيا في الجزائر التي تسعى إلى تطبيق مبادئها للوصول الى تحقيق تنمية شاملة.

وتتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

- فيما تتمثل أهم محددات الحوكمة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل مفهوم الحوكمة، وما هي أهم مبادئها؟
- ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر؟
- ما هي الدوافع الداخلي والخارجية لأحداث التغيير في نظام حكم تطبيق مبادئ الحكومة في الجزائر؟

- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر؟
- ما هي السبل الكفيلة بإقامة حكم راشد في الجزائر؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعد الديمقراطية أهم محددات الحوكمة في الجزائر.
- وجود عوامل داخلية وخارجية دفعت إلى إصلاح سياسي وإداري في الجزائر.
- فشل إصلاحات وتغييرات نمو تطبيق الحوكمة لوجود عدة عراقيل.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهمية من أهمية موضوع الحوكمة الذي حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين والمنضمات الدولية ومراكز البحث المختلفة، حيث يعكس هذا الموضوع نموذجا بديلا لأنظمة الحكم التي أثبتت فشلها على جميع المستويات، كما أن البحث يعد خطوة متواضعة من الناحية العملية بتطرقه لمحددات الحوكمة في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في مجال أساليب الاقتصاد القياسي.
- الرغبة في إثراء البحث العلمي في هذا الميدان.
- أهمية الموضوع نظرا لدور الحوكمة في المحافظة على الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- معرفة الأسس النظرية لتطبيق الحوكمة وتحديد أثارها التطبيقية.
- توضيح محددات الحوكمة في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي.
- تبيان العراقيل وتحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر.
- وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الارتقاء بالقرارات المتعلقة بتطبيق الحوكمة.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال جمع البيانات والمعلومات ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

الدراسات السابقة:

يعد بحثنا جانبا من موضوع أشمل وهو الحوكمة والذي حظي بعدة دراسات تناولت محاور هامة ومختلفة منه فيما يلي عروض لبعضها:

-دراسة إسماعيل سراج الدين[2009]: تطرقت إلى حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، استعرضت الدراسة التجربة المصرية وتجارب بعض الدول التي استهدفت تعزيز قدرات الجامعة فيما يخص علاقاتها بالمجتمع، سوق العمل تحديات البحث العلمي وتطبيق معايير الجودة، قضية تميل الجامعات وغيرها من تحديات التعليم العالي، عرضت الدراسة في الأخير مجموعة من الشروط لتطبيق أسس الحوكمة في الجامعت المصرية.

-دراسة مصمودي زين الدين وبوراس أحمد[2005]: تطرقت الى بعض مشكلات البحث الجامعي على مستوى الدراسات ما بعد التدرج، قامت بتحليل الأساليب المختلفة المؤدية إلى تأخر إنجاز بحوث دراسات ما بعد التدرج الأولى والثانية، من خلال عينة من الجامعات الجزائرية بالنسبة لطلبة هذه المراحل، وبينت نتائج هذا البحث وجود واقع سلبي من ناحية العوامل البيداغوجية للبحث العلمي، العوامل المرتبطة بالباحث وأيضا العوامل المرتبطة بالمحيط الجامعي وانتهت الدراسة إلى تقديم جملة من الحلول والاقتراحات من أجل تحسين الواقع المدروس.

-دراسة بومدين طاشمة [2010]: تطرقت الى الحكم الراشد ومشكلات بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، وتوصلت الى أن خلق ادارة محلية مؤهلة خطوة أساسية للتمكن من إدارة التنمية، فبناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يكون بمجرد اصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لا بد من الانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور.

خطة البحث:

من أجل الالمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول، وهي:

الفصل الأول: نخصص هذا الفصل الإطار النظري المفاهيمي للحوكمة بالتطرق إلى مفهومها، أهميتها، معاييرها وغيرها من العناصر.

الفصل الثاني: يتضمن تعريف الاقتصاد القياسي أهدافه وأهميته فضلا عن دراسة النماذج الخطية الانحدارية.

الفصل الثالث: يتم في هذا الفصل بناء نموذج قياسي كأداة نعتمد عليها في القسم التطبيقي لتحديد محددات الحوكمة في الجزائر.

مجال الدراسة وحدودها:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة كل من الحوكمة بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الانتقال إلى الدراسة التطبيقية الذي يتضمن بناء نموذج قياسي يحدد محددات الحوكمة في الجزائر وحدد مجال الدراسة من سنة 2000 إلى 2013.

مصادر البحث:

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب المجلات والانترنت.

صعوبات البحث:

خلال انجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات.
- صعوبات الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للحوكمة

تمهيد:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى ما تعرض له الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002.

في هذا الإطار، تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وشروعها في البحث عن مصادر للتمويل اقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ومن أبرزها دول جنوب شرق أسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات التي دفعت للاهتمام بالحوكمة.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بتعريف الحوكمة ونشأتها وتوضيح أهميتها وخصائصها، فضلا عن التطرق إلى مظاهرها ومستوياتها وعناصرها، بالإضافة إلى مبادئ وأهداف الحوكمة ودراسة معايير ومحددات قياس الحوكمة من خلال دراسة المحاور التالية :

- المبحث الأول: ماهية الحوكمة .
- المبحث الثاني: مظاهر ومستويات وعناصر الحوكمة.
- المبحث الثالث: مبادئ وأهداف الحوكمة.
- المبحث الرابع: معايير ومحددات قياس الحوكمة.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة.

تعد الحوكمة البنية الأساسية لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمسائلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة و نَشأتها.

الحوكمة من المواضيع التي مازالت الحوارات بشأنها مفتوحة وفي بدايتها خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية، حيث لا يزال المفهوم محل غموض والتباس سواء لجهة ميلاده أو لهوية انتسابه وسنحاول حصره فيما يلي من خلال التطرق إلى تعريف الحوكمة ونشأتها.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة.

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الحوكمة باختلاف وجهات نظر المفكرين، وهذا ما يظهر من خلال ما يلي:

ـ الحوكمة هي: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة.[1]

ـ الحوكمة: هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، كما يتضمن الحكم الراشد حكما ديمقراطيا فعالا، ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.[2]

ـ الحوكمة هي: تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الإطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المنظمات على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسؤولية.[3]

من خلال ما سبق يتضح إن مفهوم الحكم الراشد يرتكز على ثلاثة أسس رئيسية[4]:

ـ وجود أزمة في طريقة الحكم ،فقدان مركزية هيئة الدول، وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.

---

[1] حماد طارق عبد العال، 2007، حوكمة الشركات، جامعة عين الشمس، مصر.

[2] غادر محمد ياسين، 2012، محددات الحوكمة ومعييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص12-13.

[3] غادر محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، مرجع سابق، ص 13.

[4] علة مراد وسالت محمد مصطفى، 2008، الحوكمة والتنمية البشرية، ملائمة وتواصل، الملتقى الوطني حول" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 2.

ـ الأساس الثاني يظهر إن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.

ـ الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.

الفرع الثاني: نشأة الحوكمة.

إن ظهور الحوكمة كانت نتيجة الأحداث الحالية في دور الحكومة وتطور الطرق المنهجية والأكاديمية، ويمكن إيجاز أسباب ظهور الحوكمة فيما يلي[1]:

ـ ظاهرة العولمة: وما تضمنت من عمليات تتعلق أساسا بما يلي:

ـ عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ـ تزايد دور المؤسسات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.

ـ عولمة آليات وأفكار اقتصادية السوق، هذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.

ـ انتشار التحولات على المستوى العالمي.

ـ ظاهرة الفساد: يعكس استعمال السلطة العامة من اجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة من ابرز آلياته المحاباة، المحسوبية، الرشوة، استغلال المال العام، وترجع الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الفساد عالميا إلى غياب المبادئ المتمثلة في المحاسبة والمساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة، مما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة. [2]

ـ تغيير طبيعة ودور الدولة: تتجلى تغير طبيعة ودور الدولة في المظاهر التالية:

ـ فشل الحكومات وعجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها بالمستوى المطلوب، وتحقيق طموحاتهم حيث أصبحت الدولة عاجزة على أن تكون المحرك الرئيس للتنمية، وفشلت في تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية، نتيجة لاستخدام المواقع الحكومية من قبل القادة الحكوميين[3]، لتعزيز الطموحات الشخصية بدلا من العناية باحتياجات المواطنين مما أدى إلى ظهور عامل انعدام الثقة تجاه المؤسسات الوطنية.

ـ فشل وعجز الإدارة على مستوى المؤسسات العامة والمؤسسات الربحية وغير الربحية.

---

[1] الشعراوي سلوى جمعة وآخرون، 2001، ص 4.

[2] عبد الفضيل محمود، 2004، مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص80.

[3] كائد زهير عبد الكريم، 2003، ص 20 ـ23.

ـ عجز الإدارة الحكومية عن حسن استثمار الموارد والفرص المتوافر لديها، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الآليات والعمليات والمؤسسات بين الأطراف المكونة للحوكمة، وعدم ترك الأمر بيد الإدارة الحكومية المتسمة بالتكنوقراطية وبسلبية السياسيين المتعاملين معها.

ـ ضعف أو انعدام العلاقة بين الحكومة والمجتمع، بمعنى غياب التكامل بين العناصر المكونة للحكم الراشد بما في ذلك المجتمع المدني، مما أدى إلى غياب المشاركة بين القطاعات الأساسية في المجتمع من حيث رسم السياسات العامة وتنفيذها لتحقيق التنمية الشمولية واستدامتها.

ـ زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات أو المجتمعات.

ـ غياب العوامل المؤسسية التي لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتمد على كيفية اتصال الحكومات مع المواطنين وعلى نشاط وحيوية المجتمع المدني وكيفية تفاعل القطاعات المختلفة للمجتمع في التعامل مع القضايا التي تهم العامة، وهذا يعكس عملية التكامل في الأدوار بين القطاعات والذي كان السبب الرئيس في إيجاد وانتشار فكرة الحكم الراشد.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة وخصائصها.

تتجلى أهمية الحوكمة من خلال الاهتمام الكبير الذي تحظي به من قبل الباحثين والمنظمات الدولية ومراكز البحوث المختلفة، وتميزها بعدة خصائص جعلها تحتل مركزا بارزا وعزز من دورها في البيئة الاقتصادية.

الفرع الأول: أهمية الحوكمة.[1]

تعاظم الاهتمام بموضوع الحوكمة في العديد من الاقتصاديات وأصبحت من الركائز الأساس وتتجلى أهمية الحوكمة بما يلي:

ـ محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو استمراره.

ـ تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في مختلف القطاعات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين إلى ادني عامل فيها.

ـ محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح.

ـ تقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن باستخدام الضوابط الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.

[1] عياري أمال و **خوالد ابوبكر**، 2012، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ـ دراسة حالة الجزائر ـ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص32.

بناءا على ما سبق نجد أن الحوكمة أصبحت من الأهمية بمكان في عصر العولمة من خلال رؤيتين:

ـ **الأولى** مثبتة تتمثل في فشل سياسات التنمية المتبعة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو.

ـ **الثانية** وهي رؤية مؤكدة ترتبط بالتحولات التي تجري على الصعيد الخارجي وسرعة وتيرة التغيير في النظام الدولي، فآلية الحوكمة أصبحت منوطة التطبيق بالتوجيهات والمساعدات أو حتى القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للدول النامية من اجل تحقيق تنمية فعلية شاملة ومستديمة في كافة القطاعات الحيوية والتي لا تنفصل عن الحوكمة .

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة.

تتمثل أهم خصائص الحوكمة فيما يلي:

ـ صيانة الحرية لضمان توسيع خيارات الناس.

ـ المشاركة الشعبية الواسعة، مع تمثيل شامل لعلوم الناس.

ـ سيادة القانون والسهر على تطبيقه من طرف جهاز قانوني فعال ومستقل.

ـ التسيير العقلاني للدول أو الإدارات والمؤسسات على أساس تحقيق هدف الصالح العام بغية تحقيق تنمية شاملة.[1]

المبحث الثاني: الحوكمة مظاهرها، مستوياتها وعناصرها.

تتمثل مظاهر الحوكمة، مستوياتها وعناصرها فيما يلي:

المطلب الأول: مظاهر الحوكمة.

مظاهر الحوكمة تتمثل في المظاهر المعيارية التي تظهر من خلال:

- إدراك مشروعية السلطة من طرف الشعب.
- المشاركة في صنع القرار من كافة المستويات (مواطنين ونخب).
- خدمة الصالح العام من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.

وتتمثل مظاهر عملية التبلور في:

[1] الزيات عبد الحميد السيد، 2005، التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 158.

- الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني.
- تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية والتسيير العقلاني.
- الاستجابة والشفافية.[1]

المطلب الثاني: مستويات الحوكمة.

حددت ثلاثة مستويات مكانية للحوكمة، المستوى العالمي (الدولي)، مستوى الدولة (الوطني) ومستوى المؤسسة كما يلي[2]:

1 . الحوكمة على المستوى العالمي:

هو عملية للقيادة التعاونية تمنع الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع، وتوفر توجها استراتيجيا وتمكن من حشد الطاقات لمواجهة التحديات العالمية، ويتعامل مع قضايا خارج مجالات الإدارة الحكومية الواحدة، ولقد ظهر هذا المفهوم على اعتبار أن الممارسات التقليدية القائمة على التعاون الدولي لا يمكنها أن تصمد أمام ضغوطات العولمة، فظهرت الحاجة إلى مراجعة التوجهات التقليدية والبحث على أشكال جديدة على مستوى الأعمال والحكومات والمنظمات الدولية تقوم على القيم العالمية الخاصة بالعدالة، احترام حقوق الإنسان، الاهتمام بالمساءلة، الشفافية ونزاهة وإدارة الموارد على المستوى الحكومي وكذلك على مستوى المنظمات الوطنية والدولية.[3]

2 . الحوكمة على مستوى الدولة:

تكون الحوكمة على مستوى المجتمع الواحد، وهي تنص على ضرورة النظر في الممارسات التقليدية في أداء الأعمال الحكومية مع مختلف الفاعلين من المؤسسات عامة وخاصة ومجموعات مدنية، كما لا يطرح أسلوبا جديدا يمكن مختلف هؤلاء من تجميع مواردهم، خبراتهم، قدراتهم ومشاريعهم لخلق تحالف قائم على اقتسام المسؤوليات.

---

[1] الزيات عبد الحميد السيد: التنمية السياسية، ص160.

[2] زهير عبد الكريم، 2003، ص 27.

[3] JAMES M et al (2000) : " Gouvernance: nouveaux acteurs ، nouvelles regles،" publications trimestrielle du fonds monetaire interational ،volume 44 ،numero 4 ،p.11.

3 . الحوكمة على مستوى المؤسسة:

هذا النمط يكون على مستوى المؤسسات مهما كان نوعها ومجموع الإجراءات والتنظيمات المعتمدة لقيادة المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، كما يحدد العلاقات بين الأطراف المشاركة في توجيه أداءها.[1]

المطلب الثالث: عناصر الحوكمة.

تتضمن الحوكمة ثلاثة عناصر رئيسية هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمعات المدنية، [2] فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على توفير فرص عمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبما أنه لكل تلك العناصر نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة بها يكون الهدف الاستراتيجي للحوكمة تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع.[3]

من هذا المنطلق، يتوجب على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إعادة النظر في تعريفها لدورا في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحد منه وإعادة النظر فيه.

كما يعطي مفهوم الحوكمة دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع ، وذلك من خلال التفاعل مع دور الحوكمة ودور المجتمعات المدنية بشكل متكامل، في حين تساعد مؤسسات المجتمع المدنية وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم، من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية.

المطلب الرابع: شروط تطبيق الحوكمة.

يمكن حصر شروط تطبيق الحوكمة فيما يلي:

ـ **الشرعية:** يقصد بشرعية سلطة أوشرعية نظام حكم القبول الطوعي والاختياري من جانب المواطنين لمؤسسة الحكم التنفيذية والقضائية والتشريعية، فالشرعية تعكس قدرة الدولة على تأسيس سلطتها

[1] MEREDITH Edwards (2002): "University governance : A mappng and some issues" ، pp. 3.4 ،document internet disponible sur : http ://www.atem.org.au/downloads/pdf/Governance.pdf (consulte le 02/12/2009).

[2] زهير عبد الكريم الكائد، 2003،،ص44.

[3] UNDP(1997) : Governance for sustainable human development pp.6-8 document internet disponible sur le Site: http://undp.org/en/media/hdr1997(consulte le28/12/2014) .

على أساس شرعي وفي المقابل رضا الشهب وتقبلهم لها، وهنا تظهر مساهمة الجميع في إدارة الشؤون العامة في الجو من الشفافية والحرية والعدالة.[1]

ـ **سيادة القانون:** نعني بسيادة القانون مرجعيته وسيطرة أحكامه على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي،[2] وهذا ما تتميز به المجتمعات الديمقراطية عن غيرها من الحكومات المستبدة.[3]

ـ **الديمقراطية:** الديمقراطية،* تعني اختيار الشعب لحكومته، المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه،[4] فهي وسيلة للإصلاح تعتمد عليها الدول لتنظيم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك أصبحت الديمقراطية ضرورة من ضروريات العصر، تحدد الإطار الذي يمكن أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى.

المبحث الثالث: مبادئ وأهداف الحوكمة.

تتمثل مبادئ وأهداف الحوكمة فيما يلي:

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة.

تتميز الحوكمة بعدة مبادئ عديدة ومتنوعة تختلف أولوية تطبيق هذه المبادئ من بلد لأخر. على العموم يجمع الكثير من الدارسين الباحثين حول الحوكمة أنها تقوم على مبادئ أساسية تنحصر في [5]:

---

[1] كامل السيد مصطفى ، (2004)، "عوامل الفساد وأثاره السياسية "، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ص 285.

[2] لمزيد من التفاصيل ،ارجع إلى:

ـ UNDP(1997) : " Governance for sustainable human development" ، pp. 3-5، document internet disponible sur le site: http://undp.org/en/media/hdr1997 (consulté le 28/12/2014).

* الديمقراطية كلمة يونانية الأصل،مركبة من لفظين "ديموس"(Demos)أي الشعب و"كراتوس"(Kratia او Cratos)أي السلطة أوالحكومة ومعناها"سلطة الشعب".

[3] حسن كريم، (2004)، ص 103.

[4] دليو فضيل وآخرون، (2006)، "المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة"، ط 2، ص 29.

[5] زهير عبد الكريم الكائد، (2003)، ص 49.

1. **الشفافية:**

الشفافية هي كشف الحقائق والنقاش العام الحر ،بمعنى ضرورة الإفصاح للجمهور واطلاعهم على منهج السياسات العامة من قبل مسئولي إدارة الدولة، وكلما كان النظام يحقق مساحة اكبر من الشفافية والتعامل وإتاحة وسائل المعرفة وحرية تدفق المعلومات لجميع الأعضاء والمعنيين، كان اقرب إلى تطبيق الحوكمة[1].

2. المشاركة:

تعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار، سواء بطريقة مباشرة أومن خلال مؤسسات وسيطة مشروعة، مما يحقق قدرا من الثقافة المجتمعة ويساعد في إعطاء شرعية للقرارات المتخذة سواء على مستوى السلطة أو على مستوى اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وتعتبر المشاركة من ابرز آليات نجاح الحوكمة، ويرتبط مفهومها بالمجتمع المفتوح والديمقراطي، كما أنها مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية.

3 . المساءلة:

المساءلة تعكس واجب المسئولين عن الوظائف الرسمية في تقديم التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل الإدارة العامة بهدف رفع فعالية وكفاءة العمل. ومن ثم فالمساءلة فعل تقويمي هام وضروري لكل الجهات المسئولة ومطلب رئيس وحق للأطراف المرؤوسة، وهي بذلك تعتبر التزاما بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني.

4. الرقابة :

الوظيفة الأساسية للرقابة هي متابعة سير العمل للخطط المرسومة، بهدف اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب وتصحيحها للتأكد من احترام المرؤوسين للقوانين والقرارات الصادرة من المستويات الإدارية العليا والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة.

5 . الفعالية:

تعكس توافر القدرة على تنفيذ مشاريع وفق نتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وحسن استغلال الموارد.

[1] زهير عبد الكريم الكائد، (2003)، ص 50.

6 . مكافحة الفساد:

يعد الفساد ظاهرة سلبية، قد يمارسه فرد أو جماعة ،مؤسسة خاصة أو عامة يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي، وينقسم إلى فساد صغير(أفقي) أو كبير (عمودي) ونظرا لأثاره المدمرة على جميع المستويات فهو يشكل اكبر عائق أمام تطور المجتمعات رغم الاستراتيجيات التي وضعتها مختلف الهيئات الدولية لمكافحة الفساد والتي لم تطبق كونها تتسم بالعمومية وتفتقر إلى آليات التنفيذ.

7 . العدالة والمساواة :

هي توافر الفرص المتساوية للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم في الارتقاء الاجتماعي لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.

8 . التوافق:

يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع أو مصلحة العامة.

9 . الثقة والاحترام:

يجب أن يسود الاحترام والثقة بين الأطراف المكونة للحوكمة، سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمعات المدنية أ الحكومة وتقبل الاختلاف في وجهات النظر.

10 . العمل المؤسساتي:

بمعنى وجود إطار مؤسساتيا ملائما كفيلا بتنظيم العمليات الضرورية الرامية للإشراف على مراحل الإشراف، التنفيذ، المراقبة والتقييم، أي وجود مؤسسات وهيئات وجماعات ذات طابع رسمي تشرف على التخطيط والتنفيذ وتحديد آليات المراقبة والتقييم، كما ينص هذا المبدأ على الطابع الجماعي للعمل بدل الطابع الفردي.[1]

كما تجدر الإشارة أن معظم الكتاب متفقون على أن الحوكمة ليست مرتبطة بمعيار إلى، فمضمونه يختلف من مجتمع لأخر وفقا لما يقيمه أعضاء ذلك المجتمع كنتائج مطلوبة أو ايجابية بصورة تختلف عما يقيمه مجتمع أخر، حيث نجد أن وضع قيمة عالية لموضوع المشاركة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو المشاركة في اتخاذ القرار تختلف كأولويات من مجتمع إلى أخر، وعليه فان تقييم

[1] BENFERHET Saad (2008): " La bonne gouvernance : Les fondements et principes، les indicateurs de mesures" ،le colloque international sur la bonne gouvernance entre le service public et la participation citoyenne، Universite Ferhat Abbes Setif،p.7.

الحوكمة يصبح أمرا نسبيا، إلا انه رغم تلك الاختلافات تعتبر[1] المبادئ السابقة أساسية تشكل ما يمكن أن يعكس الحوكمة.

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة.

تتضمن الحوكمة أهدافا،[2] يمكن أن تبرز في أشكال مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

الفرع الأول: الأهداف المباشرة.

تتمثل الأهداف المباشرة[3] للحوكمة فيما يلي:

- تقرير وتدعيم وكذا الحفاظ على رفاهية الإنسان وتوسيع قدرات البشر، خبراتهم، حرياتهم وفرصهم الاقتصادية والسياسية،لاسيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.
- السعي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، من خلال إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة.
- الوصول إلى تحقيق الوفاء والالتزام بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في أكثر البلدان حاجة إليها وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الدولية والتنسيق فيما بينها.
- الوصول إلى توسيع خيارات جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشا كالنساء والفقراء، من خلال ضمان تحقيق معيار المشاركة الفعالة على جميع المستويات.
- الوصول إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع، حيث تشمل أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني وكذا القطاع الصحي.
- محاولة تحقيق الاستقرار عن طريق الالتزام بحكم القانون، والمشاركة الشعبية في الحكم والشفافية وتداول السلطة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل، ارجع إلى:

. UNDP (1997): "Governance for sustainable human development" ، pp.18 . 20، document internet disponible sur le site : http://undp.org/en/media/hdr1997(consulte le28/12/2015).

[2] بلخيري كمال وغزالي عادل، (2007)، متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول الحوكمة واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 434

[3] *لمزيد من التفاصيل ،ارجع إلى:

p.51. ، Op.cit: PNUD(2002) ـ

- تحسين الإدارة العامة بواسطة الإصلاحات القانونية الإدارية، والهيكلة المدعمة لمبدأ المساءلة ودعم النزاهة والشفافية داخل هذا الإطار.
- إعادة التعريف بدور الدولة حتى تعمل وفق آليات أكثر كفاءة وشرعية، وتحديد دورها في دعم السوق.

الفرع الثاني: الأهداف غير المباشرة.

ذهب الكثير من المحللين إلى إن مفهوم الحوكمة يحمل في طياته استراتيجيات خفية تحمل أهداف اكبر من الأهداف السابقة يمكن أن تحدد كالتالي:

- الحد من دور الدولة وحصره على وظائف محددة، فالدولة في ظل هذا المعتقد ما هي إلا فاعلا تكنوقراطيا يسهل عمل السوق فقط.
- الوصول إلى حكم قادر على أن يتعامل بكفاءة مع العمليات المرتبطة بالعولمة في الاقتصاد العالمي الجديد، ووضع بعض القيود على سلطة الدولة، التي قد تؤدي سياساتها غير الرشيدة إلى التأثير سلبا على قوى السوق.
- تفعيل دور المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية، وتعزيز وجود الشركات المتعددة الجنسيات والتي عادة ما تتدخل في شؤون الدول، هذا بدوره يهدف إلى تعميق تبعية الدول المتخلف للدول المتطورة.

من خلال الطرح النظري السابق لموضوع الحوكمة، يمكننا القول أن الحوكمة هو"نموذج لنظام لا يتحقق إلا بشروط أساسية (الشرعية، حكم القانون، الديمقراطية)، يتحدد هذا النموذج بمتغيرات تعكس مبادئ جوهرية (المشاركة، الفعالية، الشفافية....) ثابتة غير قابلة للتغيير فقط يمكن تكييفها حسب البيئة التي أوجدتها (دولة، مجتمع منطقة، مؤسسة عامة، مؤسسة خاصة....)، وبالتالي تختلف الأهمية النسبية لهذه المبادئ من بيئة لأخرى، تؤثر هذه المتغيرات وتتأثر فيما بينها حسب خصائص محيطها والعوامل المؤثرة فيها داخليا وخارجيا، فتتفاعل جملة مشكلة نظام حكم، تتحدد نوعيته حسب واقع البيئة المحيطة وطريقة تأثير العوامل الداخلية والخارجية "، يمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي[1]:

[1] بلخيري كمال وغزالي عادل، (2007)، متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول الحوكمة واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 434

الشكل رقم (1): مفهوم الحكم الراشد

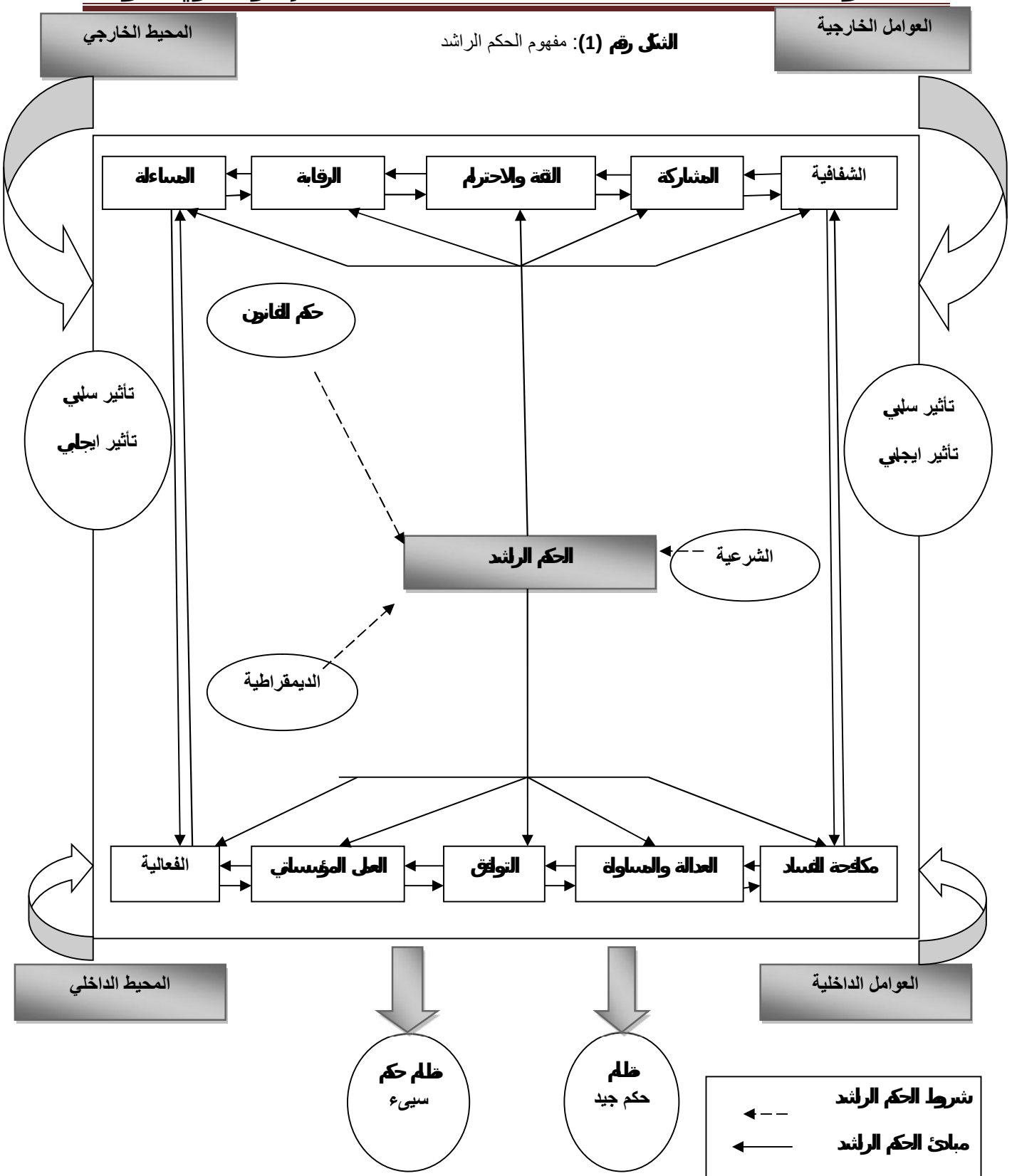

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الرابع: معايير ومحددات قياس الحوكمة.

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد تم دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير ومحددات لتطبيقه وقياسه ونجد أن التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة اختلفت تماما كاختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة حيث يؤدي تطبيق محددات ومعايير الحوكمة إلى تحقيق الشفافية وتراجع الفساد.

المطلب الأول: معايير الحوكمة.

وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحوكمة 12 مؤشرا منها تخص المساءلة العامة و10 تخص جودة الإدارة، بحيث يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا. ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحوكمة. وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

1ـ مؤشر المساءلة العامة:[1]

يخص هذا المؤشر أربع مجالات هي:

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.
- درجة الشفافية ومدى قبول الذي تحظى به الحوكمة لدى الشعب.
- درجة المساءلة السياسية.

وتشمل البيانات الموضوعات الآتية:

- الحقوق السياسية للأفراد.
- الحريات المدنية.
- حرية الصحافة.

[1] رزيق كمال، (2005)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 25، ص 3.

- الأداء السياسي.
- التوظيف لدى الجهاز التنفيذي.
- تنافسية التوظيف.
- انفتاح التوظيف.
- المشاركة في التوظيف.
- القيود لدى التنفيذ.
- المساءلة الديمقراطية.
- الشفافية.

2ـ مؤشر جودة الإدارة:

يقيس لنا هذا المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين. ويشمل بيانات هي:

- درجة الفساد.
- نوعية الإدارة.
- حقوق الملكية.
- الإدارة المالية.
- تخصيص الموارد.
- احترام وتطبيق القانون.
- السوق الموازي.

وهناك طرق أخرى مستخدمة وهي عبارة عن تقنية قياسية لتمويل خطي ويعتمد احتساب مؤشر الحكم الصالح على طريقة المكون الرئيس للمتغيرات بالشكل الذي يسمح بإلغاء الارتباط الموجود بينها وهي طريقة معروفة في القياس الاقتصادي وتعتمد على تقنية المربعات الصغرى OLS وهو يمكن من قياس أية علاقة خطية بين جملة متغيرات مفسَرة ومتغير مفسرة (مؤشر الحكم الصالح) لعينة من الدول.

ويعتمد بناء مقاييس الحكم الراشد على إعطاء المؤشرات المذكورة علامات هي معدل علامات المجالات التي يغطيها كل مؤشر. ويغطي مؤشر المساءلة العامة بيانات انفتاح الحكم على المعارضة والمشاركة السياسية الكاملة بناءا على درجات الحرية الإعلامية، فعالية البرلمان، حرية التنظيم السياسي، التعيين بالوظائف العليا، وتوفير كامل المعلومات وهي جميعا مجالات تعكس لنا مدى اندماج في الحكم العام. أما مؤشر جودة الإدارة (فيغطي بيانات ذات طابع فني مثل مؤشر الفساد في استخدام الأملاك العامة لغايات خاصة. أداء الإدارة وتخصيص الموارد العامة وجودة القضاء في السهر على تنفيذ

النصوص التشريعي، ويتحدد موقع كل دولة مختارة على سلم الحوكمة بجمع البيانات السابقة وتوظيفها قياسيا.

المطلب الثاني: محددات قياس الحوكمة.

للحوكمة سبعة محددات وتتمثل فيما يلي:

- السيطرة على الفساد.
- حرية الصحافة.
- فعالية الحوكمة.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- التصويت والمسؤولية .
- النوعية التنظيمية.
- القاعدة القانونية.

وهذه الأبعاد تتمثل في مدى مشاركة المواطن في الحكومة معبر عنها بحرية الرأي وتكوين الجمعيات والاتحادات وحرية الصحافة، فضلا عن مدى إمكانية الحكومة في مواجهة عدم الاستقرار بوسائل غير عنيفة، في حين يعبر عن فاعلية الحوكمة بنوعية الخدمات العامة المقدمة. أما النوعية التنظيمية فتقيس قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال التخطيط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ. ويشير بعد القاعدة القانونية إلى مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة بقواعد المجتمع القانونية وإمكانية التنفيذ خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية، أما حرية الصحافة فهي تعزز الشفافية، وأخيرا فإن بعد السيطرة على الفساد تقيس مدى قدرة العاملين في القطاع العام على استغلال الوظيفة لمكاسب شخصية.[1]

الفرع الأول: السيطرة على الفساد.

إن ظاهرة الحوكمة أو الحكم الراشد وما يناقضها من ظاهرة الفساد أصبحت تشهد اهتماما متزايدا وخاصة منذ عقد التسعينات إلى يومنا هذا وهذا الاهتمام لازال يبرز بوتيرة متسارعة، وذلك على الشق العلمي الأكاديمي أو على الشق العملي، وأصبحت ظاهرة الفساد قضية سياسية عالمية ولعل الاتفاقيات الدولية المبرمة على الصعيد الدولي والمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية فيما يخص مكافحة الرشوة والفساد اكبر دليل على الاهتمام.

[1] البراوي أنمار أمين، 2012، محددات الحوكمة، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص 6 -7.

1ـ مفهوم الفساد:

يشتق لفظ الفساد لغة (Corruption) من الفعل اللاتيني (Rumpere)أي يكسر وهو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كسرت ولذلك يعرف قاموس ويبستر كلمة الفساد بأنها انحراف الشيء أي السلوك عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية أو عن ما هو صائب.

كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية: "الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من قبل أولئك الذين هم في السلطة العامة لأجل منفعة خاصة".

وبهذا المعنى يعرفه البنك الدولي بأنه:" إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص".[1]

2ـ أنواع الفساد:

للفساد أربعة أنواع تتمثل فيما يلي:

- الفساد السياسي: وهو يشكل قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية. حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه:" إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسئولين سياسيين من اجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادل للمال ، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين."
- الفساد الاقتصادي: يرى " تانزي" أن الفساد الاقتصادي يأتي على أشكال وصور مختلفة وهو:"عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات، والتي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي إلا يكون لها دورا في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المسئولون الحكوميون، والتي تعيق بدورها كفاءة سير العمل في السوق".
- الفساد الإداري: يتمثل في إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة، كتصرف الموظف العام الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز وينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على اقل، كما يشمل أيضا أنواع أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسئول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس على أن يترافق ذلك السلوك مع ضعف المساءلة الحقيقية وضعف شفافية أعمال الدولة في الإفصاح ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين.[2]

[1] الهواري بن لحسن، 2012، اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، ص 2.1.

[2] التميمي عباس حميد، 2012، آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات الممولة للدولة، ص 8ـ10.

- الفساد المالي: ويتمثل في ذلك السلوك غير قانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح ويتخذ هدر المال عدة صور أهمها اختلاس المال العام من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

3 . **أسباب الفساد:**

تتمثل أسباب الفساد فيما يلي:

ـ الأسباب الفردية: تركز النظرة التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الجانب الأخلاقي حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء وغير نزيهين مراكز أقوى واعتلالهم مناصب السلطة، وبذلك يعتبر الفساد مشكلة فردية وليست مشكلة جماعية أو عامة.

ـ الأسباب الاجتماعية: يفسر المدخل الاجتماعي الفساد بعوامل اجتماعية ثقافية بحقه حيث يعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في الغالبية نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي بل العكس يشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة التعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره.

- يعيد مظاهر الفساد إلى البيئة الاجتماعية وبنية العلاقات السائدة بين الناس.
- مظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي.
- سيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة، وبذلك يكون التركيز على ما يسمى (بفلكلور الفساد) الذي يجعل الناس يتصورون ويعتقدون أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة.[1]

ـ الأسباب السياسية: تتمثل الأسباب السياسية فيما يلي:

- غياب القدوة السياسية أي ضعف الإدارة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد.
- تعميق ما يسمى بثقافة النزاهة والسيادة القانون وتفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية. ضعف أداء السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية.

ـ الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية فيما يلي:

اتساع الدور الاقتصادي للدولة، حيث أن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعد من أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد

[1] بن لحسن الهواري،2012، اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، ص3-4.

والنظم والإجراءات العامة الروتينية وهناك من المسئولين من يخفق في رفض تلك الرشاوى ويظهر التدخل في عدة أشكال منها السياسات الحمائية عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فإنها بذلك تسمح برعاية الفساد، لأن القيود التي تفرض على الإستيرادات تجعل من ترخيص الاستيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة، لذا يهتم أصحاب المشروعات الخاصة برشوة المسئولين الحكوميين من أجل الفوز بهذه الرخصة، ومن بين الأسباب الاقتصادية كذلك هناك الفقر والأجر المتدني.[1]

4ـ مؤشرات قياس الفساد:

تتمثل مؤشرات قياس لبفساد فيما يلي:

ـ مدركات الفساد: هي مؤشر مركب يعكس وجهات النظر وخبرات رجال الأعمال ومحلل المخاطر عن حالة الفساد في الدولة، وهو ينحصر بين 0 (فساد كلي) و10 (نزاهة مطلقة) والجهة المصدرة للمؤشر المنظمة العالمية للشفافية.

ـ ضبط الفساد: مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين والجهة المصدرة للمؤشر هو البنك الدولي.

ـ حكم القانون: يقيس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع وجهة المصدرة للمؤشر هو البنك الدولي.

ـ الرأي والمساءلة: إمكانية انتقال السلطة وقدرة المؤسسات على حماية الحريات والجهة المصدرة للمؤشر هو البنك الدولي.

ـ فعالية الحكومة: كفاءة الخدمات والإجراءات البيروقراطية واستقلالية المؤسسات عن مختلف الضغوط والجهة المصدرة للمؤشر هو البنك الدولي.

ـ نوعية الأداة التنظيمية: مدى دور وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وعبء التشريعات والضوابط التي تفرضها الأعمال والشركات ومدى شمولية القواعد القانونية وفعاليتها والجهة المصدرة للمؤشر هو البنك الدولي.[2]

الفرع الثاني: حرية الصحافة.

حظيت حرية الصحافة باهتمام المختصين في مجال الاتصال، كما جلبت أيضا اهتمام الفلاسفة ورجال القانون والصحافيين وحتى عامة الناس، لذلك فقد تعددت مفاهيم حرية الصحافة باختلافات الإيديولوجيات، اختلاف القائمين بتعريفها باختلاف المراحل التاريخية.

[1] ماضي بلقاسم وخدادمية أمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر، الملتقى الوطني للحد من الفساد، ص8. ـ 9.

[2] بن لحسن الهواري، اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، ص 5 ـ 6.

1. مفهوم حرية الصحافة:

يختلف مفهوم حرية الصحافة تبعا لاختلاف المنظور الإيديولوجي، ويعد جزءا من المفهوم الشامل لمعنى الحرية، بمعنى أن حرية الصحافة هي ما قد توافق عليه الحكومة في منح المواطنين في سبيل تحقيق أهداف معينة.

أما حرية الصحافة حسب المنظور الليبرالي فهي نقل الأفكار والآراء والمعلومات بدون قيود حكومية، بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشؤون العامة وصالح المجتمعات ،مع اعتبار أن الحرية المطلقة لا وجود لها ،وحسب هذا المنظور فان حرية الصحافة ضرورية، وأي احتكار للمعلومات من قبل أي جهة يعتبر قيدا مفروضا على الاختيار العقلاني، وبالتالي على الفرد وتطور المجتمع وهو بذلك يعتبرا أداة هدم للمصلحة العامة.

2. أهمية حرية الصحافة :

من الناحية السياسية فقد أشار الكثير من الدارسين إلى أهمية حرية الصحافة خاصة في المجتمعات الديمقراطية، فاهميه حرية التعبير في الخطاب الديمقراطي ودور وسائل الإعلام كعنصر في العملية الديمقراطية يرشح لحرية الصحافة مكانة خاصة ضمن قائمة الحقوق الأساسية، كما أن حرية الصحافة هي التعبير الصادق عن الديمقراطية والسمة البارزة على قيامها، لذلك كانت هذه الحرية المعيار الدقيق لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم في مختلف الدول[1].

الفرع الثالث: فعالية الحوكمة.

يسمح هذا المؤشر بتشخيص فعالية الحوكمة بقياس جودة الخدمات العمومية والمدنية، كما يعبر عن مدى مصداقية تعهدات الدولة اتجاه السياسات التي تمت صياغتها وتنفيذها، بالإضافة إلى درجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، فهو يعبر عن فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وكذا قدرة الدولة على خدمة الصالح العام، من ذلك إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية. [2]

[1] باي أحلام، 2006ـ 2007، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 85.

[2] علي بن يحي عبد القادر، 2014، تأثير فعالية الحوكمات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12، ص 90 ـ 92.

الفرع الرابع: التصويت والمسؤولية.

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات معروفا بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت المؤسسات تحاول جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل حيث تعرفها المفوضة الأوروبية على أنها" عملية دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أسس طوعية"، تعتمد العديد من البحوث الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة الأسهم أو الشركاء، موردين، موزعين، زبائن، العاملين وأسرهم، البيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

كما تتمثل أهم ركائز حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر، الرقابة والمساءلة والسلوك الأخلاقي، حيث أن الحكومة تعمل على ضمان هذا الأخير من خلال الالتزام بالأخلاقيات الحميدة، الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشاة، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة وانطلاقا من هذه النقطة الأخيرة تتضح العلاقة الموجودة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بمعنى أن المسؤولية الاجتماعية تدخل ضمن المبادئ التي تبنى عليها الحوكمة.[1]

الفرع الخامس: الاستقرار السياسي وغياب العنف.

يعرف الاقتصاد السياسي على أنه عدم وجود التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل في بلد ما وتؤثر على مناخ الأعمال فيه وبالتالي تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للعمال والمشاريع وخصوصا معدلات الأرباح وقيم الأصول وغيرها وبالتالي تؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة في تلك الدول على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها.

وتختلف مكونات نشوء عدم الاستقرار السياسي ومنها:

- الحرب والاحتلال.
- المظاهرات المستمرة والاحتجاجات والاضطرابات والنزاع بين دول الجوار.
- حالة النزاع على الحدود أو الصراعات الإيديولوجية .
- تزايد النزعة الإقليمية والعنصرية داخل البلد.

[1] طاري محمد العربي وتغليسية لمين، 2012، حوكمة الشركات وعلاقاتها بالمسؤولية الاجتماعية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 10–12.

الفرع السادس: النوعية التنظيمية.

يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سلمية وتطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص.

الفرع السابع: القاعدة القانونية.

يسمح هذا المؤشر بقياس مدى ثقة الأعوان في القوانين التي يقيمها المجتمع، وبالخصوص حقوق الملكية، الشركة، المحاكم .....، كما يتجلى ذلك في انتشار الجريمة والعنف.[1]

[1] قريد عمر، 2012، الفساد وأثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي ـ حالة الجزائر ـ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص4ـ5.

الخلاصة:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يتضح إن الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها، وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية، والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة أصحاب المصالح والمجتمع وهي نموذج إداري جديد يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات الإدارية، وتفعيل دور أصحاب الملكية، كما تعد الحوكمة نظام إداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها.

إن تطبيق محددات ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحقيق الشفافية ويساعد على جذب استثمارات جديدة محلية وأجنبية ويؤدي إلى تراجع الفساد، وتطوير القطاعين العام والخاص، وفي النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر فقط على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومات، السلطات الرقابية، القطاع الخاص، الفاعلين الآخرين من أصحاب الخبرة بما فيهم الجمهور.

الفصل الثانـي :

الإطار النظري للاقتصاد القياسي

تمهيد:

لقد أصبح الاقتصاد القياسي من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية، فغالبية العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في شكل نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يمكننا من وضع توقعات على الآثار الكمية على المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج لصياغة موضوع النموذج على شكل معدلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، كما يستخدم الاقتصاد القياسي الطرق الإحصائية بعد تكيفها مع المشاكل والعلاقات الاقتصادية التي تتحول إلى الطرق القياسية تتلاءم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي عليها، لهذا سنحاول في هذا الفصل أن نلم بالإطار العام للاقتصاد القياسي من حيث مفهومه، أهدافه، ودراسة نماذج الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد وفي الأخير يتم تعريف مشاكل الاقتصاد القياسي التي يواجهه كل باحث وطرق معالجتها.

- المبحث الأول: مفهوم، أهداف وأهمية الاقتصاد القياسي.
- المبحث الثاني: نماذج الانحدار الخطي.
- المبحث الثالث: مشاكل الانحدار الخطي.

المبحث الأول: مفهوم،أهداف وأهمية الاقتصاد القياسي.

يعد الاقتصاد القياسي من أحدث فروع علم الاقتصاد وأسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي فهو يهتم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الكمية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

توجد عدة مفاهيم للاقتصاد القياسي منها:

-الاقتصاد القياسي هو: تطبيق الطرق الرياضية و الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى وقعي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.[1]

-الاقتصاد القياسي هو: تكامل للنظرية الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.

-الاقتصاد القياسي هو: علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية وأنه يتكون من كلمتين أصلها إغريقي Economy و Metrics والتي تعني قياسات.[2]

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.

تتمثل أهداف الاقتصاد القياسي فيما يلي:

الفرع الأول: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية.

تحدد النظرية الاقتصادية العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية واستنتاج القوانين التي تربط هذه المتغيرات، ويقوم الاقتصاد القياسي باختبار القوانين والنظريات التي تم استنتاجها وذلك وفقا لنظريات الاقتصاد القياسي التي تدمج العلاقة بين مختلف المتغيرات وبين قوة العلاقة بينهما، أي يهدف إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.[3]

---

[1] نورة عبد الرحمان يوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، ص 1-2 .

[2] علي بخيت حسين وفتح الله سحر، 2009، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ص 19.

[3] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، 2003، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص18.

الفرع الثاني: المساعدة على رسم السياسات واتخاذ القرارات.

إن نمذجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تسمح بتجديد قيم معالم النموذج مما يمكن للمؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية ومتخذي القرار من رسم سياساتهم، عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات من خلال ما توفره من صيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنة واتخاذ القرار المناسب.

الفرع الثالث: التخمين أو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر التنبؤ المستقبلي لتطورات الظواهر الاقتصادية وتوجهاتها المستقبلية أهم هدف للاقتصاد القياسي،وذلك بتوظيف النموذج بعد اختباره لتوقع القيم المستقبلية عن طريق التعويض، حيث تسمح تقنياته بإيجاد مجال ثقة للقيم التنبؤية، وهو ما يسمح بذلك للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدولة بأخذ احتياطاتها في مجال توفير الموارد.[1]

المطلب الثالث: أهمية الاقتصاد القياسي.

إن الاقتصاد القياسي الأساس التي بنيت عليه التطورات الحديثة يكتسي أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- بين التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه، وهذا يجعل عملية التحكم واضحة وسهلة، وكذلك العمليات الاقتصادية من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة فيها.[2]
- تقدير تأخير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج عند تقدير دوال الإنتاج وتحديد المقادير المثلى من كل عامل التي يجب إضافتها للحصول على أعلى إنتاجية وأقل تكلفة.
- القرارات المتخذة استنادا إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية وتقديرات منطقية ومختبرة.
- تسمح النماذج القياسية بتوقع القيم المستقبلية للظاهرة المدروسة.
- سهولة قراءة الظواهر حيث يعتبر النموذج اختصارا واضحا ورقميا للعلاقة بين المتغيرات.[3]
- يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية ومدى الارتباط الفعلي وليس العلاقة الظاهرية المتغيرات.

[1] غرارة عماد الدين، 2014، دراسة قياسية تحليلية لمحددات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، ص 31.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ص25.

[3] غرارة عماد الدين، 2014، ص31.

المطلب الرابع: تطبيقات الإقتصاد القياسي.[1]

يعتبر مجال تطبيق الاقتصاد القياسي واسعا جدا حيث يشمل الظواهر الاقتصادية فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي يمكن استخدام تطبيقاته في تحديد دوال الإنتاج والتكاليف على مستوى المؤسسة وكافة اشتقاقاته مثل دوال الناتج المتوسط، الناتج الحدي، التكلفة الوسطية والحدية، كما يقيس تأثير العوامل المحددة على الإنتاج كميا، ويحدد الحدود المثلى من كل عامل التي يجب إدخالها في العملية الإنتاجية والتوليفة المثلى من العوامل المجمعة التي تحقق أفضل عائد، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فيمكن استخدام النماذج القياسية من تقدير دوال الاستهلاك والطلب على السلع المختلفة على المستوى الكلي، كما يمكن بناء نماذج قياسية (متعددة المعادلات) وصف الاقتصاد ككل وتتضمن دوال الدخل القومي،الاستثمار،الاستهلاك والتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: نماذج الانحدار.

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين هما نماذج الانحدار لبسيط ونموذج الانحدار المتعدد.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الفرع الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي البسيط.[2]

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فان هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدامه لأنه عبارة عن نموذج قياسي يقيس العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع y_i والمتغير المستقل x_i، وهو يأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y = a + bx_i + u_i$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كما يلي:

$$Y = f(x) + u$$

حيث:

Y: المتغير التابع

[1] وليد إسماعيل مشعل وأحمد محمد مشعل، ص23.
[2] علي مكيد،2007 ، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص6.

X: المتغير المستقل

U: الحد العشوائي أو حد الخطأ الذي يتم إدخاله للأسباب التالية:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية.
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي.
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج.
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: فرضيات النموذج الخطي البسيط.[1]

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي، فان الأمر يتطلب فروضا علمية واجبة التحقق، وتتعلق بعض تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي، والبعض الأخر بالعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة وتتمثل فيما يلي:

- توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي $u_i \rightarrow N(0.\sigma)$

U_i: هو متغير عشوائي حقيقي، أي أن كل قيمة من قيم u_i وفي أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة.

$E(u_i) = 0$: التوقع الرياضي للأخطاء معدوم: أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ مساوية للصفر،فكل عنصر عشوائي قد يكون نتيجة للعديد من الأسباب ذات التأثير الضئيل والتي تميل إلى إلغاء الحد الأقصى.

- تجانس تباين الأخطاء $var(u_i) = E(u_i - E(u_i))^2$

وهذا يعني أن تباين قيمu_i حول متوسطها يكون ثابتا في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة.

$$Cov(u_i u_j)=E(u_i u_j) = 0 / i \neq j$$

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي u_iتكون مستقلة عن بعضها البعض، بعبارة أخرى التباين المشترك لأي قيمة منu_i مع أي قيمة من u_j مساوية للصفر، فقيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته في فترة أخرى.

إن تحقق تلك الفرضيات السابقة يجعلu_i تمثل ضجة بيضاء أو تشويش أبيض لعدم وجود ارتباط بين u_j و u_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل x_i بحيث:[1]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، ص32.

$$Cov(u_i X_i) = (u_i - E(u_i))(u_i - E(x_i))$$

$$= E(u_i(x_i - E(x_i)))$$

$$= E(u_i X_i) - E(u_i)E(x_i)$$

$$= E(u_i X_i)$$

$$= 0$$

الفرع الثالث: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط.

توجد في الممارسة العلمية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى العادية التي شاع استخدامها في التحليل والبحوث الإحصائية القياسية انطلاقا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة الانحداري هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري لقيم المشاهدة عند متوسطاتها.[2]

يعود سبب استخدام هده الطريقة للأسباب التالية:

تقدير المعاملات باستخدام المربعات الصغرى الاعتيادية أكثر فعالية من الطرق الأخرى.

- سهولة حساب القيم العدية لهده المقدرات.
- منطقية النتائج المستخلصة بطريقة المربعات الصغرى العادية.
- سهولة فهم ميكانيكية عمل طريقة المربعات الصغرى العادية.
- معظم الأساليب القياسية مبنية على طريقة المربعات الصغرى العادية باستثناء طريقة المعقولية العظمى.

نرمز للقيم المقدرة $\hat{y}_i$ بـ y_i حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل معادلة

$$Y_i = a + bx_i + u_i$$

إن أسلوب الحل في طريقة المربعات الصغرى يعتمد في استخدام منظومة من المعادلات الآتية حسب كل حالة، وذلك انطلاقا من دالة الهدف الرئيسية وهي تصغير أو تدنيه مجموع مربعات الخطأ الناجم عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات[3].

$$\sum_i^n = 1e_i^2 \rightarrow Min$$

[1] علي بخيت حسين ور فتح الله سحر، 2007، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، ص 20 .
[2] علي مكيد، 2007، ص13.
[3] علي بخيت حسين وفتح الله سحر، 2007، ص23.

حيث أن:

$$e_{i=y_i-\hat{y}_i=y_i-\hat{a}+\hat{b}x}$$

نسمي القيمة $\sum_i^n = 1e_i^2$ بـ SCR

حيث أن:

$$SCR=\sum_i^n = 1e_i^2 = f(a;b)$$

الشرط اللازم لتدنية SCR هو أن تكون المشتقات الجزئية لـ a و b معدومة أي:

$$\frac{\delta(\sum e_i^2)}{\delta a} = -2\sum(y - \hat{a} - \hat{b}x) = 2\sum ie_i = 0$$

$$\frac{\delta(\sum e_i^2)}{\delta b} = -2\sum X(y\ \hat{a} - \hat{b}x) = -2\sum = xe_i = 0$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقتين نحصل على تقدير معلمتي النموذج وتكون معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى المقدرة هي:

$$y_i = a + b_{xi}$$

إن معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام المربعات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية التالية:

- خاصية عدم التحيز: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هدا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر أنه متحيز، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فأننا نجد E(â) =a، E($\hat{b}$) = b ومنه نقول أن â و $\hat{b}$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ a و b على التوالي.
- أفضل مقدار خطي غير متحيز: تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس التي تنص على أنه من بين المقدرات الخطية و الغير متحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث إن لهما أقل تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية والغير متحيزة الأخرى.
- خاصية الاتساق: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدار ويحدث ذلك عندما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{b}$ على أنه مقدار منسق لـ b كلما اقترب توزيع المعاينة لـ $\hat{b}$ من القيمة الحقيقية لـ b ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{b}$ هي b ونكتب:

$$\lim_{n\to\infty} \hat{b} = b$$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدار متسق بل يجب أن تكون قيمتي التباين والتحيز تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقتربا n من ما لا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty} E(\hat{b}) = p\lim_{n\to\infty} \hat{b} = b$$

$$\lim_{n\to\infty} var(\hat{b}) = p\ \lim_{n\to\infty} var(\hat{b}) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين نقول عن المقدر بأنه مقدار متسق للمعلمة الحقيقية b.[1]

الفرع الرابع: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط.

يختبر نموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل(x) والتابع (y) وذلك لتثبت من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $\widehat{B}_0$ و $\widehat{B}_1$ كلا على انفراد وفي هذا المجال يوجد فرضيتان:[2]

- فرضية العدم: وتنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين x و y أي أن:

$$H_0: B_0 = B_1 = 0$$

- الفرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة بين x و y أي أن:

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$$

1- اختبار قيمة t: لأجل اختبار ما إذا كانت $B_0 = 0$ و $B_1 \neq 0$ أم لا يستخدم اختبار (t) عند مستوى معنوية وعند درجة حرية (n – K) والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

- بالنسبة لـ b_1:

$$t_{\hat{B}1} = \frac{\widehat{B}_1}{S\widehat{B}_1}$$

حيث أن:

$$t_{\hat{B}1} = \sqrt{S^2\,\widehat{B}_1}$$

$$s^2_{ei} = \frac{s^2_{ei}}{\sum x_i^2}$$

$$s^2_{ei} = \frac{\sum e_i^2}{n-2}$$

حيث أن:

t: هو اختبار ستودنت عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية (n– K) حيث:

(n): عدد المشاهدات في العينة.

(K): عدد المعالم.

$(S\hat{b}_1)$:الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة b_1.

$(\widehat{B}_1)$: القيمة التقديرية لـ b_1 الحقيقية.

[1] غرارة عماد الدين، 2014، ص32- 35.

[2] حسين علي بخيت وفتح الله سحر، 2007، ص56.

(S^2b_1): تباين b_1.

(S^2e_i): تباين الخط.

- بالنسبة لـ b_0 فان:

$$T_{b0} = \hat{B}_0 / S\hat{B}_0$$

حيث أن:

$$S_{\hat{B}0} = \sqrt{S^2B_0}$$

- بالنسبة لـ b_0 فان:

$$T_{b0} = \hat{B}_0 / S_{\hat{B}0}$$

حيث أن:

$$S_{\hat{B}0} = \sqrt{S^2B_0}$$

$$S^2\, b_0 = S^2e_i \left(\frac{1}{n} + \frac{\bar{X}^2}{\sum X_i^2} \right)$$

$$S^2\, e_i = \sum e_i^2 / n - K$$

بعد احتساب قيمة (t) نقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجة حرية (n – K) ومستوى المعنوية المطلوب (5% أو1%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فاذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، أي عدم معنوية المعلمة المقدرة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:[1]

[1] علي بخيت حسين وسحر فتح الله، 2009، ص82.

الشكل رقم(2): قبول او رفض الفرضية

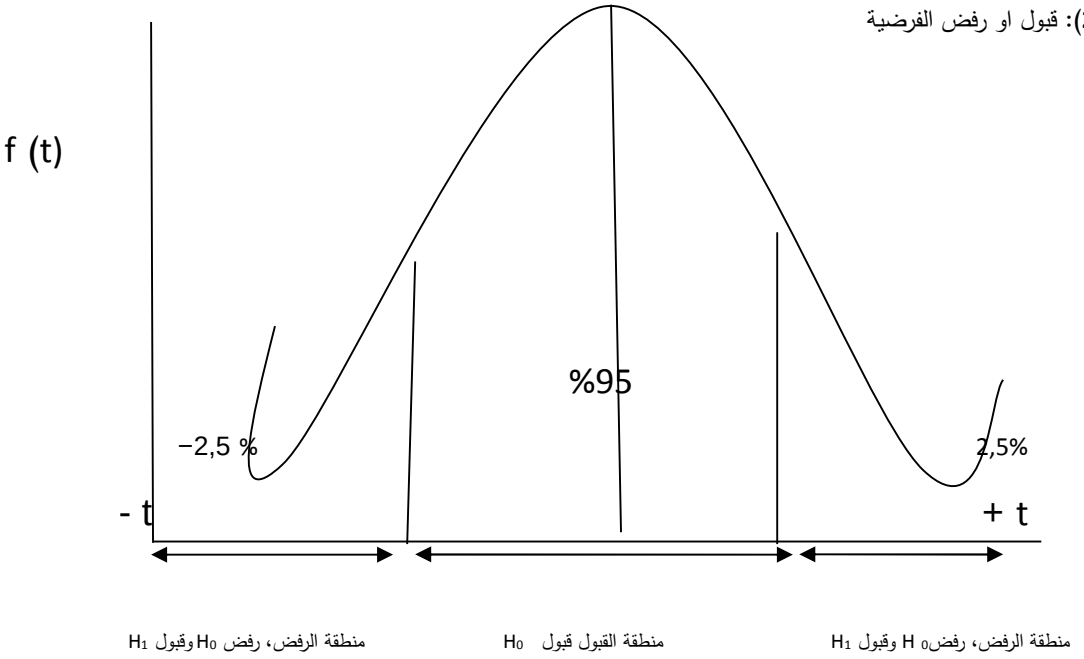

المصدر: الاقتصاد القياسي، علي بخيت.

2 ـ معامل التحديد R^2: هو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع(y) الذي سببها التغير في المتغير المستقل (x) أي نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات الكلية ويمكن حساب هذا المعامل حسب الصيغ الآتية:

$$R^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2 \ / \ \sum (y_i - \bar{y})^2$$

$$R^2 = \sum \hat{y}_i^2 \ / \ \sum y_i^2$$

$$R^2 = 1 - \sum e_i^2 \ / \ \sum y_i^2$$

ويمكن توضيح هده الصيغة الأخيرة من خلال الاشتقاق الآتي: [1]

الانحرافات الغير موضحة + الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار = الانحرافات الكلية

$$(y_i - \bar{y})^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum (y_i - \hat{y}_i)^2$$

وبقسمة طرفي المعادلة على الانحرافات الكلية نجد:

$$1 = R^2 + \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

وتتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد أي أن: $0 \leq R^2 \leq 1$

حيث أن:

[1] علي بخيث وفتح الله سحر، 2009، ص87.

- $R^2 = 1$ عندما تقع جميع نقاط الانتشار على خط الانحدار المقدر أي أن $y_i = \hat{y}_i$ وهناك تكون العلاقة تامة.
- $R^2 = 0$ (أو تقترب منه) عندما يكون خط انحدار العينة خطا أفقيا أي $\bar{y} = \hat{y}_i$ ومعنى ذلك لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

وكل من هاتين الحالتين نادرة الوجود ففي الأحوال العادية يفسر خط الانحدار جزءا من التغيرات في y، وبالتالي يكون هناك جزء آخر يكون غير مفسر بواسطة الخط ومن ثم نجد في أغلب الحالات $0 \leq R^2 \leq 1$.

2- اختبار إحصائية F : اختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار F ويعتمد هو الأخر على نوعين من الفرضيات:

- فرضية العدم: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن:

$$H_0 : B_1 = 0$$

- الفرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن:

$$H_1 : B_1 \neq 0$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F=\frac{\sum y_i^2/K}{\sum \hat{}_i^2/n-k-1}$$

أي أن اختبارF هو عبارة على نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة (k) إلى الانحرافات الغير موضحة مقسومة على درجة الحرية(n-k-1) بعد احتساب قيمة (F) نقارن مع قيمة (F) الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (5% أو1%) ودرجة حرية (n−k−1) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فاذا كانت قيمة (F)المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة، وبالعكس في حالة كون (F) المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار، ويمكن احتساب قيمة F بالاعتماد على الصيغ التالية:[1]

$$F = \frac{\hat{B}_1 \sum X_i y_i / K}{\sum \hat{}_i^2 / n-k-1}$$

$$F= \frac{R^2/k}{1-R^2/n-k-1}$$

[1] علي بخيت حسين و فتح الله سحر، 2009، ص93.

$$F = \frac{\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2/K}{\sum(y_i - \hat{y}_i)^2/n-K-1}$$

$$F = \frac{\hat{B}_i^2 \sum X_i^2/K}{\sum e_i^2/n-K-1}$$

$$F = t^2 \hat{B}_i$$

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

اتضح مما سبق أن الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل x والأخر المتغير التابع y غير أن واقع الحياة الاقتصادية و الاجتماعية مبني على تأثيرات أية ظاهرة لذا لابد من توسيع نموذج الانحدار ليشمل العديد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2 \ldots\ldots x_k$ ويسمى هدا النموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.[1]

الفرع الأول: فرضيات النموذج الخطي المتعدد.[2]

عند استخدام طريقة OLS في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فانه يجب توافر الافتراضات الآتية:

- القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي صفر أي أن: $E(u_i) = 0$

$$E(u_i)\ E = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(u_1) \\ E(u_2) \\ \vdots \\ E(u_n) \end{bmatrix}$$

- تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينهما يساوي الصف، أي أن:

$$Cov(u) = E(U\acute{U}) = \sigma^2\ In$$

$$E(UU) = E \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} [U_1 \quad U_2 \quad \cdots\cdots U_n]$$

[1] تومي صالح، 1999، مدخل لنظرية القياس القتصادي،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص48.
[2] علي بخيت حسين وفتح الله سحر، 2009، ص 136-139.

$$= \begin{bmatrix} E(u_1^2) & E(u_1u_2)\cdots\cdots & E(u_1u_n) \\ E(u_2u_1) & E(u_2^2)\cdots\cdots & E(u_2u_n) \\ E(u_nu_1) & E(u_nu_2)\cdots\cdots & E(u_n^2) \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \mathrm{Var}(u_1) & \mathrm{Cov}(u_1u_2)\cdots\cdots & \mathrm{Cov}(u_1u_n) \\ \mathrm{Cov}(u_2u_1) & \mathrm{Var}(u_2)\cdots\cdots & \mathrm{Cov}(u_2u_n) \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ \mathrm{Cov}(u_nu_1) & \mathrm{Cov}(u_1u_2)\cdots\cdots & \mathrm{Var}(u_n) \end{bmatrix}$$

$$\mathrm{Var}(u_i) = E(u_i^2) = \sigma^2$$

$$\mathrm{Cov}(u_iu_j) = E(u_iu_j) = 0$$

$$= E(uú)) = \begin{bmatrix} \sigma_1^2 & 0\cdots\cdots & 0 \\ 0 & \sigma_2^2\cdots\cdots & 0 \\ 0 & 0\cdots\cdots & \sigma_n^2 \end{bmatrix}$$

حيث أن:

$$\sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots\cdots = \sigma_n^2$$

$$\sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0\cdots\cdots & 0 \\ 0 & 1\cdots\cdots & 0 \\ 0 & 0\cdots\cdots & 1 \end{bmatrix} = \sigma^2 In$$

وتسمى المصفوفة العددية أعلاه بمصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ u، حيث تشكل العناصر القطرية في المصفوفة تباين قيم u بينما تبقى العناصر الغير قطرية (أعلى وأسفل القطر) مساوية للصفر لانعدام التباين المشترك والترابط بين قيم u_i.

- عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما وأن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوبة تقديرها أي:[1]

$$r(x) = K+1 < n$$

حيث أن: رتبة مصفوفة البيانات

[1] علي بخيت حسين و فتح الله سحر، 2009، ص136-139.

الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد.

لتقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن كتابة النموذج المقدر بالصيغة التالية:

$$y = \hat{y} + u = x\hat{y} + u$$

حيث أن:

$\hat{y}$: شعاع عمودي من الدرجة1، n يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابعy.

$\widehat{B}$: شعاع عمودي من الدرجة (k+1،1) حيث يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادية

$(\hat{b}_0 \text{ ، } \hat{b}_1 \cdots\cdots \hat{b}_k)$ يتم الحصول على قيم $\hat{b}$ بجعل مجموع مربعات البواقي أقل مايمكن أي:[1]

$$\text{Min} \sum_{i=1}^{n} u_i^2$$

حيث أن:

$$= \text{Min} \sum_{i=1}^{2} u_i^2 = \text{Min } \acute{u}u$$

الفرع الثالث: اختبار فرضيات النموذج الخطي المتعدد.

تتمثل أهم الاختبارات المتعلقة بالنموذج الخطي المتعدد فيما يلي:

1- اختبار معنوية المعالم (t):[2]

يستخدم اختبار(t) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع في نموذج الانحدار المتعدد_وكما ذكرنا سابقا عند تناول اختبار (t) في نموذج الانحدار الخطي البسيط أنه يعتمد على نوعين من الفروض:

فرضية العدم:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = \cdots\cdots = B_k = 0$$

الفرضية البديلة:

$$H_0: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \cdots\cdots \neq B_k \neq 0$$

ويعد احتساب قيمة (t) نقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معلمات النموذج المقدر، والصيغة الرياضية لهذا الاختبار يمكن بيانها كما يلي:

- بالنسبة لـ $\widehat{B}_1$:

[1] غرارة عماد الدين، 2014، ص39- 40.

[2] علي بخيت حسين و فتح الله سحر، 2009، ص162.

$$t\,\widehat{B}_1 = \frac{\widehat{B}_1}{S\widehat{B}_1}$$

حيث أن:

$$S\widehat{B}_1 = \sqrt{S^2\,\widehat{B}_1}$$

$$S^2\,\widehat{B}_1 = Var(\hat{B}_1) = S^2 e a_{11}$$

$$Var(\hat{B}_1 \quad S^2 e\ (X\acute{X})^{-1}$$

$$S^2 e = \frac{\acute{e}e}{n-k-1} = \frac{\acute{y}y - \acute{B}\acute{X}y}{n-k-1} = \frac{\sum y^2 (\hat{B}_1 \sum X_1 y + \hat{B}_2 \sum X_2 y)}{n-K-1}$$

- *بالنسبة لـ* $\hat{B}_2$:

$$t\,\widehat{B}_2 = \frac{\widehat{B}_2}{S\widehat{B}_2}$$

حيث أن:

$$S\widehat{B}_2 = \sqrt{S^2\,\widehat{B}_2}$$

$$S^2\,\widehat{B}_2 = Var(\hat{B}_2) = S^2 e a_{22}$$

$$S^2 e = \frac{\acute{e}e}{n-k-1}$$

2- معامل التحديد المتعدد (R^2).[1]

ويعد معامل التحديد المتعدد مؤشرا أساسيا في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

$$y = X\hat{B} + e$$
$$e = y - X\hat{B}$$

$$\acute{e}e = \acute{y}y - \acute{y}X\hat{B} - \acute{X}\hat{B}y + \hat{B}\ \acute{X}X\widehat{B}$$

ومنه

$$\widehat{B} = (X\acute{X})^{-1}\acute{X}y$$

$$(\acute{X}X)\hat{B} = \acute{X}y$$
$$\acute{e}e = \acute{y}y - 2\hat{B}'\acute{X}y + \hat{B}'\ \acute{x}y$$
$$\acute{e}e = \acute{y}y - \widehat{B}'\acute{X}\ y$$

ومنه معادلة الانحراف الكلية هي:

[1] علي بخيت حسين و فتح الله سحر، 2009، ص165.

$$ýy = \hat{B}'x'\ y - eé$$

إذن أن:

$ýy$: تمثل الانحرافات الكلية

$\hat{B}\acute{X}\ y$: تمثل الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار

$eé$:تمثل الانحرافات غير الموضحة

وبما أن معامل التحديد R^2 عبارة عن نسبة الانحرفات الموضحة من قبل خط الانحدار الى الانحرافات الكلية، فانه يمثل مجموع مربعات التغير في المتغيرات المستقلة إلى مجموع المربعات الكلية:

$$R^2 = \frac{\hat{B}'x'y}{y'y} = \frac{\hat{B}'x'y}{\Sigma y^2}$$

أو

$$R^2 = 1 - \frac{ée}{ýy - n\bar{y}^2}$$

أو

$$R^2 = \frac{\hat{B}_1 \Sigma X_1 y + \hat{B}_2 \Sigma X_2 y}{\Sigma y^2}$$

إن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمة R^2 وذلك لثبات قيمة المقام المتغير وتغير قيمة البسط بمقدار $(\hat{B}Xy)$ غير أن الاستمرار باضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي الى انخفاض درجات الحرية (n-k-1) مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح $\bar{R}^2$ على النحو التالي:[1]

$$\bar{R}^2 = 1 - \left[(1 - R^2)\frac{n-1}{n-K-1}\right]$$

حيث أن:

R^2:معامل التحديد.

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل.

n:عدد السنوات.

K: عدد المعلمات المقدرة.

يوجد العديد المعايير للاختبار والمقارنة بين النماذج من ابسطها هو معامل التحديد المعدل حيث يتم اختبار النموذج الذي يكون فيه معامل التحديد أكثر ارتفاعا.[2]

[1] علي بخيت حسين و فتح الله سحر، 2009، ص 166.

[2] غرارة عماد الدين، 2014، ص 42.

3-اختبار إحصائية *F*

يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المتغيرات المستقلة و المتغير التابع وكما هو الحال في الانحدار البسيط فانه يعتمد على نوعين من الفروض:

- فرضية العدم H_1: وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة $(x_1, x_2 \cdots\cdots$ وبين المغير التابع *y* أي:

$$H_0: \hat{B}_1 = \hat{B}_2 = \hat{B}_3 = \cdots\cdots = \hat{B}_k = 0$$

- الفرضية البديلة H_0: وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_1: \hat{B}_1 \neq \hat{B}_2 \neq \hat{B}_3 \neq \cdots\cdots \neq \hat{B}_k \neq 0$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F = \frac{\hat{B}' x' / K}{e' e / n-k-1}$$

$$F = \frac{R^2 / K}{1-R^2 / n-K-1}$$

وبعد احتساب قيمة *F* نقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية *(k)* أو $(n-k-1)$ للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين، فإن كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض H_0 ونقبلH_1، أي أن العلاقة المدروسة معنوية وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات x_K *ذو* تأثير *في* y، أما إذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من الجدولية فان ذلك يعني قبول H_0، أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.[1]

المطلب الثالث:اختبار صلاحية النموذج لكل فترة(اختبار Chow).[2]

بعد التعرف على نماذج الانحدار التي تفترض استقرار النموذج خلال كل الفترات الزمنية يتوجب علينا اختبار النموذج ما إذا كان صالحا لكل فترة خاصة إذا تعلق الأمر بالبيانات في شكل سلاسل زمنية، فغالبا ما تحدث تغيرات اقتصادية أو سياسية التي من شأنها أن تأثر على معلمات النموذج، فيصبح النموذج المتحصل عليه غير صالح للفترة التي حدثت فيها التغيرات وعليه من غير الممكن الاعتماد على نموذج واحد لتمثيل كل فترة، لهذا فاختبار Chow يسمح بالإجابة على التساؤل التالي:_هل بنية النموذج تتغير بفعل تلك التغيرات أو الأحداث أو أنها تبقى ثابتة؟

يمر هدا الاختبار بإتباع الخطوات التالية:[3]

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، 2009، ص168- 169.
[2] غرارة عماد الدين، 2014، ص43.
[3] **تومي صالح**، 1999، ص97.

- يتم تقدير وحساب مجموع مربعا البواقي SCR.
- تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين عند نقطة الانعطاف أي عند النقطة التي سيطرا عليها التغير.
- نقوم بحساب مقدرات معلمات النموذج للفترة الأولى والثانية.
- نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي للعينتين SCR_1 و SCR_2.
- نقوم بحساب الإحصائية F^* كما يلي:

$$F^* = \frac{(SCR^* - SCR_1)/k}{SCR/(n-2K)} \rightarrow F^*(K، n-2K)$$

حيث أن:

K: عدد المعالم المقدرة في النموذج.

n: تمثل عدد المشاهدات.

ولاتخاذ القرار تتم مقارنة قيمة F^* المحسوبة مع قيمة F الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $(K، n-2K)$ فان كانت F^* المحسوبة أقل من F الجدولية فإن النموذج مستقر على طول الفترة ما يعني أن مقدرات النموذج تبقى ثابتة، أما إذا تبين أن F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية فإن النموذج غير مستقر معنى أن بنيته تغيرت بين الفترتين وبالتالي لابد من تفريق النموذج.[1]

المبحث الثالث: مشاكل الانحدار.

تعتمد نماذج الانحدار الخطي على مجموعة من الفروض الإحصائية، حيث أن هذه الأخيرة قد لا تتحقق وينتج عن ذلك بعض المشاكل القياسية التي تقتضي تطوير أساليب القياس حتى تكون قادرة على معالجة المشاكل القياسية.

المطلب الأول: مشكلة التعدد الخطي.

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من التغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبالتالي يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أن لا يكون هناك ارتباطا خطيا متعددا ين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فان مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد، تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون قيمة أحد المتغيرات المستقلة متساوية في كافة المشاهدات أو عندما تعتمد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة أحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج علما بأن مثل هذه المشكلة تواجه الباحث سواء في ظل تحقق فرضية التجانس أو عدم التجانس.

[1] علي بخيت وفتح الله سحر، 2007، ص100.

الفرع الأول: أسباب التعدد الخطي وآثاره.

تنشأ مشكلة التعدد الخطي من عدة أسباب نذكر أهمها:[1]

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تميل معا عبر الزمن نظرا لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل.
- استخدام متغيرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها.
- التغير المتداخل لعدم جمع البيانات الكافية من عينات كبيرة.
- التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية.
- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة و التجربة.
- ويترتب عن وجود الامتداد الخطي الآثار التالية:
- زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة.
- الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعلمات الانحدار تصبح كبيرة جدا.
- قيم المعلمات المقدرة تكون غير محددة وغير دقيقة.

الفرع الثاني: طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي.

تتمثل طرق معالجة التعدد الخطي فيما يلي:[2]

- محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة، لأنه يساعد على تخفيض حجم التباينات نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وقيم التباين.
- حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تتسبب في ظهور المشكلة لكن غالبا ما يستبدل هذا الحل بمشكلة أخرى، إذ يوقع الباحث بمشكلة التوصيف (عدم إدخال المتغيرات الأصلية) فعلى سبيل المثال النموذج التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + U_i$$

يمكن اختبار أحد المتغيرات المستقلة ولتكن x_2 كمقام وتضرب في المعادلة فتحصل على متغيرة جديدة:

$$\frac{Y_i}{X_2} = B_0\frac{1}{X_2} + B_1\frac{X_1}{X_2} + B_2\frac{U_i}{X_2}$$

غير أنه يلاحظ أن النموذج الجديد لا يستوفي أحد فروض طريقة المربعات الصغرى أي أنه لا يمتلك تباين ثابت لحدود الخطأ $\frac{y_i}{x_i}$ حيث أن:

$$E(\frac{U_i}{x_i})^2 = \frac{B(U_i^2)}{x_2^2} = \frac{\sigma^2}{x_2^2} \neq \sigma^2$$

[1] عقون سليم، 2010، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص105- 108.

[2] غرارة عماد الدين، 2014، ص 47- 48.

المطلب الثاني: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ عن عدم تحقق هذه الفرضية حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ.

الفرع الأول: أسباب وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء ة آثارها.[1]

من أهم الأسباب المؤدية إلى مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ ما يلي:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة.
- استخدام البيانات المقطعة بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك تشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.
- من أهم الآثار المترتبة عن مشكلة عدم تجانس التباين ما يلي:
- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومستقلة لكن تصبح P غير فعالة وتفقد خاصية الكفاءة.
- انحرافات المعلمات المقدرة متحيزة وبالتالي يسو الوضع عند استعمال اختبارات فيشر وستودنت المعتمدة أساسا على فرضية ثبات التباين.
- تصبح فترات الثقة أكثر اتساعا كما تقل قمة الاختبارات المعنوية نظرا لاختفاء خاصية أدنى التباين.
- التنبؤ باستخدام نتائج تقدير يكون فيه التباين غير ثابت لن يكون ممكنا.

الفرع الثاني: اكتشاف عدم تجانس حد الخطأ.

هناك طرق عدة يمكن بواسطتها اختبار فيما لو كان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين أم لا ومنها:-[2]

1- **اختبار كولد فيلد وكوانت:** يعد من الاختبارات المهمة لغرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ، ويتم استخدامه في حالة العينات كبيرة الحجم حيث يتم:

- ترتيب البيانات الخاصة بالمتغير المستقل من أصغر قيمة إلى أكبر قيمة.
- حذف المشاهدات الوسطية من بيانات العينة ويفضل حذف 1/5 المشاهدات.
- تقسم المشاهدات الباقية إلى عينتين جزئيتين متساويتين تنطوي الأولى على قيم X_i الصغيرة والثانية على قيم X_i الكبيرة.

[1] مجيد علي حسين وغفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 99.
[2] علي بخيت حسين وفتح الله سحر، 2009، ص 266.

- يتم تقدير معلمات العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل عينة جزئية على انفراد.
- يتم احتساب تباين الخطأ للعينة الجزئية الأولى $S_i^2 2$ بموجب الصيغة التالية:

أ- بالنسبة للعينة الجزئية الأولى:

$$S_i^2 1 = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - 2}$$

حيث أن:

$\sum e_i^2$: مجموع مربعات البواقي في العينة الجزئية الأولى.

T_1 : حجم العينة الجزئية الأولى.

2: ثوابت النموذج.

ب- بالنسبة للعينة الجزئية الثانية:

$$S_i^2 2 = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - 2}$$

احتساب إحصاءة F^* وفق الصيغة الآتية:

$$F^* = \frac{S_i^2 2}{S_i^2 1}$$

إذا كانت قيمة F المحتسبة أصغر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية قدرها $T_1 - 2$ للمقام نأخذ بفرضية العدم التي تنص على على عدم وجود المشكلة أي تجانس تباين الخطأ، حيث $H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots\cdots \sigma_4^2$ أما اذا كانت F^* المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية عند نفس مستوى المعنوية ودرجة الحرية فنأخذ بالفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود المشكلة أي عدم تجانس تباين الخطأ، أي:

$$H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots\cdots \sigma_4^2$$

2- **اختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان:** يعد هذا الاختبار من أسهل وابسط الاختبارات المستخدمة في اكتشاف مشكلة عدم تجانس التباين ،ويمكن تطبيقه على العينات الكبيرة والصغيرة، يعتمد هذا الاختبار على القيم المطلقة لحدود الخطأ (أي إهمال إشارة $|e_i| = e_i$) وقيم المتغير المنتقل موضع الدراسة ويتطلب احتساب هذا المؤشر:

- تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة OLS
- احتساب البواقي $e_i = y_i - \hat{y}_i$
- ترتيب قيم المتغير المستقل (X_i) والانحرافات (e_i) تصاعديا أو تنازليا، وإعطاء كل منها رتبا معينة وفق تسلسل القيم ثم تحسب فروقات الرتب، ومن ثم نستخرج معامل ارتباط الرتب ما بين القيم المطلقة للانحرافات، وقيم المتغير المستقل المعني وفق قانون سيبرمان لارتباط الرتب الآتي:

$$r_s = 1 - \left[\frac{6 \sum D_i^2}{n(n^2 - 1)}\right]$$

حيث أن:

N: تمثل حجم العينة.

D_i: تمثل الفرق ما بين رتب القيم المطلقة للانحرافات(لحد الخطأ $|e_i|$) ورتبة المتغير المستقل x_i المناظرة.

فكلما اقتربت قيمة r_s من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود علاقة قوية بين e_i و e_j ومن ثم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (وجود علاقة تباين حد الخطأ) ويمكن التأكد من وجود المشكلة من خلال اختبار t وفق الصيغة التالية:

$$t = \frac{r_s\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r_S^2}}$$

ومن ثم إيجاد قيمة t_s الجدولية وذلك بالبحث عنها في جدول توزيع t في نهاية الكتاب عند درجات حرية $(n-K+1)$ ومستوى معنوية 1% و5%، وبعدها إجراء مقارنة بين قيمة t^* المحسوبة مع نظريتها قيمة t_c الجدولية فإذا كانت قيمة $t_c < t^*$ نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بوجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أو التجانس ونرفض الفرضية البديلة، أما إذا كانت $t_c > t^*$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود ثبات مشكلة تباين حد الخطأ.

وبشكل عام يمكن القول بأنه كلما كانت معامل ارتباط الرتب r_s عالية وقريبة من الواحد الصحيح، دل ذلك على وجود علاقة قوية بين انحرافات حد الخطأ والمتغير المستقل، ومن ثم يكون هناك وجود علاقة تباين حد الخطأ.

3- اختبار بارتليت: يستخدم هذا الاختبار في حالة توفر أكثر من مشاهدة لكل قيمة من قيم المتغير المستقل كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): اختبار بارتليت

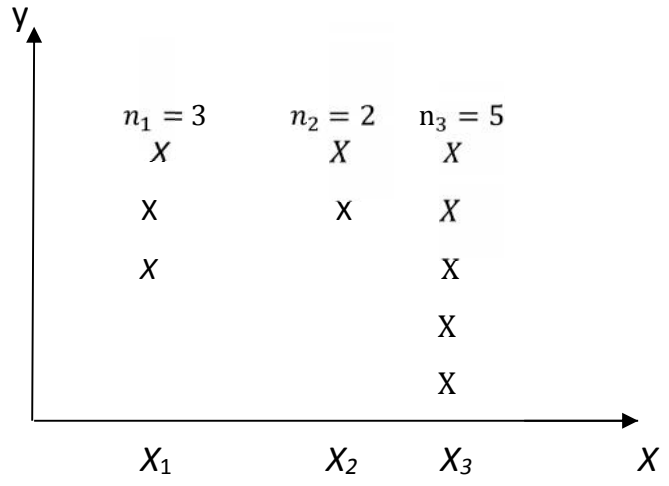

المصدر: الاقتصاد القياسي، علي بخيت.

يتضح من الشكل السابق بأن المتغير المستقل أخد ثلاث مستويات وهناك مشاهدات عديدة لكل مستوى، فمثلا هناك ثلاث مشاهدات عند المستوى X_1 ومشاهدتين عند المستوى X_2 وخمس مشاهدات عند المستوى X_3، فلو رمزنا لعدد المشاهدات عن كل مستوى من المستويات(i) بالرمز (n_i) حيث$(i = 1,2 \cdots\cdots m)$، ومنه يكون المجموع الكلي لمشاهدات العينة مساويا إلى $\sum_{i=1}^{m} n_i = N$ وعليه يمكن إعادة صياغة النموذج الخطي البسيط وبدون إحداث أي تغير في الجوهر إلى النحو التالي:

$$Y_{ij} = B_0 + B_1 X_{ij} + U_{ij}$$

حيث$(J = 1,2, \cdots\cdots n_i)$ وهي عبارة عن رقم المشاهدات عند مستوى معين من مستويات المتغير المستقل X_i فمثلا عند المستوى X_1 تكون $(j = 1,2;3)$ أي $(n_1 = 3)$، ومعنوية اختبار بارتليت هو تجزئة العينة المدروسة الى عدد من العينات الجزئية ولتكن(m)، ومن ثم احتساب تباين الخطأ لمل عينة جزئية (S_i^2) بمستوى معنوية معين ودرجة حرية(n_i) للتأكد من احتمالية انسحاب هذه العينات الجزئية من مجتمع معين، فإذا قبلت فرضية العدم الآتية:

$$H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots\cdots \sigma_n^2$$
$$H_0: \sigma_i^2 = \sigma^2$$

دل ذلك أن العينات مسحوبة من مجتمع واحد(متجانس)، أي أن تباين الخطأ ثابت وبالعكس في حالة قبول الفرضية البديلة:

$$H_0: \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \cdots\cdots \sigma_n^2$$

أو

$$H_0: \sigma_i^2 = \sigma^2$$

أي أن تباين الخطأ غير ثابت.[1]

3- **اختبار كليجسر**: من الاختبارات الأخرى المستخدمة للكشف عن عدم تجانس تباين من اختبار كليجسر، ويعتمد هذا الاختبار على شكل العلاقة بين الانحرافات العشوائية والمتغير المستقل التي تعتمد عليه تلك الانحرافات.

وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الاختبار بتقدير معالم العلاقة الخطية ثم إيجاد قيم الانحرافات الناتجة من الفرق بين القيم الحقيقية والقيم التقديرية للمتغير المعتمد، أما الخطوة الثانية فيتم فيها تحديد صيغ مختلفة وحسب نوع العلاقة التي يعتقد بأنها موجودة مابين مطلق قيم الأخطاء العشوائية وقيم المتغير المستقل، والخطوة الأخيرة في هذا الاختبار تتمثل في إجراء اختبار معنوية العلاقة المفترضة، حيث يستدل منها فيما إذا كانت هناك مشكلة عدم تجانس التباين أولا، وتحديد صيغة العلاقة بين الأخطاء العشوائية والمتغير المستقل ثانيا.[2]

[1] علي بخيت حسين وفتح الله سحر، 2009، ص267- 277.

[2] أموري هادي كاضم، 2009، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 154-155.

الفرع الثالث: طرق علاج عدم تجانس التباين.[1]

بعد إجراء الاختبارات والتأكد من وجود (عدم تجانس التباين) ونوعيته، يتم تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج تحمل من التباين ثابتا ومتجانسا، ومن ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لتوفيق النموذج المحول، ويمكن تحويل النموذج بالاعتماد على نوع عدم التجانس ومنه على علاقة البواقي e_i مع المتغير المفسر، حيث أنه دالة لهدا المتغير أي:

$$f(x_i) = \sigma_{u_i}^2$$

ويتم التحويل بشكل عام عن طريق قسمة النموذج الأصلي على الجذر التربيعي لقيم المتغير المسبب لعدم التجانس، فإذا كان هناك مشكل عدم تجانس فيمكن أن يكون هناك عدة افتراضات لعدم ثبات تباين الأخطاء ويختلف النموذج المحول من افتراض إلى آخر:

- الافتراض الأول: تباين قيم u_i تتناسب تربيعيا مع قيم المتغير المستقل

$$E(u_i^2) = \sigma^2 x^2$$

طبقا لهذا الفرض يتم تحويل النموذج الأصلي إلى الشكل التالي:

$$\frac{y_i}{x_i} = \frac{B_0}{x_i} + B_1 + \frac{u_i}{x_i} = \frac{1}{x_i} B_0 + V_i$$

هو حد الخطأ المحول ويحقق فرض ثبات التباين:

$$v_i = \frac{u_i}{x_i}$$

حيث أن:

$$E(v_i^2) = (\frac{u_i}{x_i})^2 = \frac{1}{x_i^2} E(u_i^2) = \sigma^2$$

بهذا يتم إدخال متغيرا عشوائيا جديدا ثابتا وهو σ^2 والذي يتحدد من النموذج، بعد ذلك نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على النموذج المحول.

-الافتراض الثاني: في هذا الفرض تباين هذه الصيغة عندما يزداد تباين المتغير التابع بشكل تناسبي مع الزيادة في:

$$E(u_i^2) = \sigma^2 x_i$$

وعليه يتم تحويل النموذج الأصلي إلى الشكل التالي:

$$\frac{y_i}{\sqrt{x_i}} = \frac{B_0}{x_i} + B_1\sqrt{x_i} + \frac{u_i}{\sqrt{x_i}} = B_0 \frac{1}{x_i} + B_1\sqrt{x_i} + v_i$$

[1] عقون سليم، 2010، ص 113.

المطلب الثالث: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

يمكن تعريف الارتباط على أنه الارتباط بين العناصر لسلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسلة زمنية وفي بيانات المقطع العرضي.

الفرع الأول: أسباب ظهور الارتباط الذاتي آثاره.

يمكن حصر أسباب ظهور الارتباط الذاتي في النقاط التالية: [1]

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره.
- الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره.
- سوء توصيف المتغير العشوائي.
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.
- أثر الارتباط الذاتي، حيث أن حيز الارتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الارتباط الذاتي خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الاضطرابات التي تحدث في أحد الأقاليم هذه الأخيرة تؤثر على الميزانية الاقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة.

يترتب على وجود الارتباط الذاتي مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:

- تكون المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبيا.
- يكون تباين القيم لمعلمات نموذج الانحدار متحيزا نحو الأسفل.
- عدم دقة التنبؤات المستحيلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

الفرع الثاني: طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي هناك مجموعة من الاختبارات أهمها:[2]

1- اختبار داربن واتسن: يعتبر اختبار داربن واتسن من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن مجموع مربع بين هذه الأخطاء.

يأخذ اختبار داربن واتسن الشكل التالي:

$$e_t = P_{,t-1} - u_t$$

$$p = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t \quad / t = 1.2 \cdots\cdots \ n$$

حيث يمثل p معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

[1] أموري هادي كاظم الحسناوي، 2002، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 110.
[2] أموري هادي كاظم الحسناوي، 2002، ص111.

- فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي:

$$H_0: p = 0$$

- الفرضية البديلة: تنص على وجود الارتباط الذاتي:

$$H_1: p \neq 0$$

من أجل حساب إحصائية داربن واتسن DW وفق الشكل التالي:

$$Dw = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t} = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t^2 + \sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2 - 2\sum_{t=2}^{n} e_t^2\, e_{t-1}^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}$$

e_t: القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي

بما أن e_t و e_{t-1} متساوية تقريبا في حالة القيم الكبيرة n فإن $DW = 2(1 - \hat{p})$ وتمثل DW القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و 4 حيث:

$$p = 1 \rightarrow DW = 0$$
$$p = 0 \rightarrow DW = 2$$
$$p = -1 \rightarrow DW = 4$$

مقارنة Dw المحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول ديربين واتسن، حيث أن القيمة الجدولية DW يتم استخراجها بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة K، ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما du و dL تتراوح قيمتها بين 0 و 2 واللتين تحددان مساحة مابين0 و4 كما هو موضح في الشكل التالي:

مناطق القبول و الرفض لديربين وتسون

الشكل رقم (2)

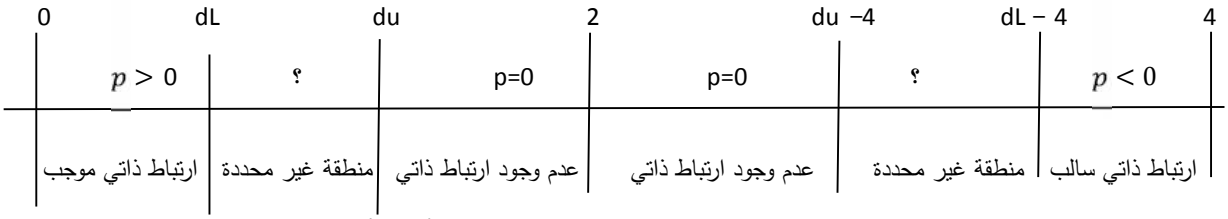

Source: *Bourbonnnais. R، (2004).p123.*

بالاعتماد على الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار ديربين واتسون، على النحو التالي[1]:

- إذا كانت $0 < DW < dl$ أو $4 > DW > 4 - dL$ نرفض فرضية العدم أي $H_0: p = 0$
- إذا كانت $4 - du > DW > du$ نقبل بفرضية العدم $H_0: p = 0$
- إذا كانت $4 - du < DW < 4 - dL$ أو $dl > DW > du$ في هذه الحالة نكون في منطقة الشك، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

[1] غرارة عماد الدين، 2014، ص53

2- اختبار فون نيومان:[1] ينص اختبار معدل فون نيومان على الصيغة التالية:

$$\frac{\sigma^2}{S^2} = \frac{\sum_{t=2}^{t}(u_t - u_{t-1})}{\sum_{1}^{t} u_t^2} \cdot \frac{n}{n-1}$$

حيث أن:

$\frac{\sigma^2}{S^2}$ هي النسبة بين متوسط مجموع مربعات الفروقات والتباين.

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمان،1995، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، ص 80.

الخلاصة:

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات وأخذ القرار المناسب، وتعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ويتم صياغة النموذج انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع) حيث تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين هما نماذج الانحدار البسيط ونماذج الانحدار المتعدد، فبالنسبة لنموذج الانحدار البسيط هو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكن هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر، أما نموذج الانحدار المتعدد هو الذي يتكون من أكثر من متغير مستقل يكون نموذج الانحدار بدوره خطيا أو غير خطي، بوجه عام أن تلك الأساليب تعتمد على مجموعة من الفروض الإحصائية، حيث أن بعض هذه الأخيرة قد لا تتحقق وينتج عن ذلك بعض المشاكل القياسية التي تقتضي تطوير أساليب القياس حتى تكون قادرة على معالجة المشاكل القياسية.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية

لمحددات الحوكمة

في الجزائر.

تمهيد:

تشكل الحوكمة من حيث الأهمية ركيزة من الركائز الأساسية في العديد من الاقتصاديات العالمية، حيث تتضمن الحوكمة في طياتها مقومات ديمقراطية حقيقية، فهي تقوم على مبدأ تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عبر عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم في إدارة وتسيير شؤون الدولة ويكفل لهم مجموعة من الآليات التي تمنحهم الحق في متابعة اختياراتهم وقرارات المسؤولين وفق مبدأ المسائلة وكذلك الشفافية وغيرها من مبادئ الحوكمة.

إن الجزائر على غرار باقي دول العالم تسعى إلى تحقيق خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والإداري، عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة في المراجعات الدستورية، تسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة وتنمية حقوق الإنسان، وذلك بهدف مواجهة التحديات وإزالة العوائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة واقع تطبيق محددات الحوكمة في الجزائر من خلال دراسة المحاور التالية:

المبحث الأول: واقع الحوكمة في الجزائر.

المبحث الثاني: النموذج القياسي العام لمحددات الحوكمة في الجزائر

المبحث الأول: واقع الحوكمة في الجزائر.

عانت الجزائر ولا تزال تعاني الكثير من النقائص في الحوكمة والتسيير الإداري الجيد، فقد شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الحوكمة، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية.

المطلب الأول: واقع تطبيق الحوكمة في الجزائر.

بناءا على محددات الحوكمة التي تطرقنا إليها في الجانب النظري سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مدى تمكن الجزائر من إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة لضمان تنمية مستدامة فعالة مطبقة بشكل صحيح على أرض الواقع، وذلك من خلال معرفة واقع محددات الحوكمة في الجزائر.

الفرع الأول: السيطرة على الفساد.

في ظل الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي نمت العديد من مظاهر الأمراض المكتبية وخاصة استشراء الفساد الإداري وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح معه، الذي سبب عجزا في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر.

فما تفشى من ممارسات من الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات أضحى حتمية، كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها، والتي تقوض أركان العمل التنموي السياسي الشامل وتأتي على ثقة المواطن في السلطات، نظرا لتفشي البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد والتنمية المحلية، فضلا عن غياب الشفافية والتواصل الأمر الذي يتناقض والحاجة إلى إدارة ناجعة في خدمة المواطنين والإصغاء لانشغالاتهم.[1]

هذا، ولقد أدرك المواطن بوجود الفساد على مستوى الإدارة العامة بشكل عام والمحلية بشكل خاص، والتي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري،إذ سنت ترسانة من القوانين لإصلاح الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جدري في فعالية هذا الجهاز، خاصة عندما قامت الدولة بمراجعة سياساتها الاقتصادية وتخصيص أموال هائلة للاستثمار في ظل غياب المراقبة الفعالة للمال العام، كلها أسباب ساهمت في انتشار الفساد الموجود في إدارة الدولة، والتي

[1] بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن:
http//sciencesjuridiques.ahlmontada.net/montada-f23/topic-t197.htm.

هيأت الوضع لانتشار الفساد الكبير، خاصة سياسات الخصخصة التي شجعت عليها المؤسسات المالية الدولية، والتي خلقت طبقة جديدة من المراقبين من مراكز القرار ومن ذوي المصالح المشتركة.

إن حجم مشكلة الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية الجزائرية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية على عملية بناء قدرات الإدارة المحلية وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد.

من هذا المنطلق، حاول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" التعامل مع هذا المشكل بجدية من خلال إقرار العديد من الإصلاحات، خاصة ضمن مشروع الميزانية الجديد المتعلق بالمخطط الخماسي (2010-2014) والذي أولى فيه أهمية بالغة لضرورة إصلاح الإدارة ومكافحة الفساد المالي والإداري، مع التركيز على التنمية البشرية التي خصص لها 40٪ من حجم الميزانية، والتي تعنى بتكوين الإطارات والكفاءات لتشغيل المناصب الإدارية الحساسة في تسيير وتنظيم الشؤون الاقتصادي والاجتماعية، فالخطاب الرسمي لم ينفك بالاعتراف بالفساد، والوعود بالقضاء عليه إذ جاء في نص خطاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الموجه للأمة: (... إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات...وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم، وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه)، كما أضاف الرئيس في نفس الصدد منوها إلى العلاقة المتينة بين الحوكمة وضرورة الإصلاحات السياسية والإدارية والقانونية، حيث يقول: (لا يمكن إقامة الحوكمة بدون دولة قانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن تقوم الحوكمة إطلاقا بدون رقابة شعبية...). [1]

وترسم معالم هذا المشهد المؤشرات التالية:[2]

- منذ اعتلائه سدة الحكم في أفريل 1999 حاول الرئيس من خلال الحوكمة إعطاء صبغة مدنية للحكم تمهد لعودة المؤسسة العسكرية إلى دورها الطبيعي المحدد في قوانين الجمهورية وإصلاح هياكل الدولة،

[1] بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن:
http//sciencesjuridiques.ahlmontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

[2] قيرة إسماعيل وآخرون، 2002، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 313 – 314.

انطلاقا من معالجة ترسبات العشرية السوداء ومواجهة مظاهر العنف بتطبيق قانون الوئام المدني في 1999 وميثاق المصالحة الوطنية.

- حاول الرئيس بوتفليقة منذ وصوله لسدة الحكم وضع إستراتيجية فعالة للقضاء على كل صور الفساد، بحيث شدد على ضرورة محاربة ظاهرة الرشوة والفساد في بلاده واعتبر محاربتها قضية المجتمع الجزائري برمته، قائلا (لن نقبل إطلاقا بان تبنى أمجاد شخصية على أنقاض الوطن وان نخرب بيوتنا بأيدينا).[1]

- خلق ديناميكية جديدة على المستوى السياسي والمجتمعي من خلال فتح ورشات وتنظيم ندوات مفتوحة على قضايا المجتمع والتي كان التداول فيها يعتبر من الطابوهات كقانون الأسرة، وهذا ما يعزز مسالة حرية الرأي والتعبير كمؤشرات أساسية للحوكمة ومسارات لابد منها لتحقيق التنمية الشاملة.

- نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على الرغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات.

إن القرارات المتخذة رغم أهميتها لم تؤد إلى تحقيق الأهداف المنشودة، فإسنادا إلى تقارير المنظمات الدولية فإن تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في تطور مستمر فلقد ارتفع هذا الأخير من 2.6 نقطة سنة 2003 إلى 5 نقاط سنة 2013، وهو ما يدل على أن البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد الذي أصبح قاعدة لا استثناءا، مما أدى إلى تزايد الأموال المهربة، تعاطي الرشوة في التعاملات وغيرها من المظاهر.

الفرع الثاني: حرية الصحافة.

حققت الجزائر قفزة رائعة في مجال الإعلام والصحافة في بداية الانفتاح حيث أصبحت تبث الحصص الحوارية والندوات السياسية وظهرت حرية نقل وتحليل الخبر في التلفيزيون الجزائري كما أصبحت الصحافة الوطنية تعيش في ظل التعددية الإعلامية التي أنتجت إعلاما مكتوبا يتمتع بقدر كبير من الحرية في تناول المواضيع ونشر معلومات جريئة في بعض الأحيان.

فبعد العمل بقانون الطوارئ وما ترتب عليه من خرق للحريات كحق التجمع والتضييق على حرية التعبير والرأي وغيرها،[2] بالإضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعدم فتح المجال لظهور مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعرضة السياسية، على أساس أنه من متطلبات التنمية تقتضي مسؤولية المجتمع المدني في تلحيم العلاقة بين القمة والقاعدة، ومنبر إعلامي حر ومستقل بعيدا

[1] المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية، بوتفليقة يشن حملة ضد الرشوة والفساد، 2006/12/10، نقلا عن:
-http //www.awrd.net/look/article.tpl ?IdLanguage=17 &IdPubication=1&NrArticle=1177&NrSection=11

[2] الإبراهيمي عبد الحميد، دراسة حالة الجزائر حول الفساد، في كتاب الشطي إسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص872.

عن ضغوطات النخب الحاكمة، [1] اتخذ رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة عدة إجراءات متعلقة بمنع التجريم على العمل الصحفي، وهو يعد مكسبا يضاف لصالح الصحافيين وحرية الصحافة، كما يمثل كذلك نوع من الحصانة لتداول المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق عدة مكاسب بعد فتح المجال للصحافة المكتوبة، فوجود أكثر من 85 جريدة يومية يترجم الانفتاح الإعلامي الذي بلغته الجزائر.

إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة فإنها تبقى دون مستوى ضمان إعلام حر ومسؤول، وذلك راجع إلى وجود العديد من القيود التي ما تزال تمارس على الصحفي، الذي أصبح بدوره يمارس رقابة ذاتية على ما يكتبه حتى قبل أن تصل إلى رئيس القسم ورئيس التحرير من جهة، والعراقيل كالإبقاء على فكرة فرض غرامات يتكبدها الصحفي والمؤسسة الإعلامية التي يعمل بها والتي كثيرا ما تثقل كاهل هذه الأخيرة من جهة أخرى، والتي تتطلب المزيد من الإجراءات لمنح حرية إصدار الصحف وتسهيل الحصول على التراخيص، بالإضافة إلى رفع الرقابة على العمل الصحفي.

الفرع الثالث: فعالية الحكومة.

يسمح هذا المحدد بتشخيص فعالية الحوكمة بقياس جودة الخدمات العمومية والمدنية، فالحكم السيئ هو الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح المصلحة الخاصة.

فبالنسبة للجزائر يتضح من خلال إنفاق الأموال الطائلة في مشاريع كبرى ثم توقفها لأبسط الأسباب ومنها مشاريع الإنعاش الاقتصادي، تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أداءها، تعقد الإجراءات الإدارية، ضعف التواصل مع المواطنين بالإضافة إلى هدر موارد الدولة عن فشل نظام الحكم الذي ضيع العديد من الفرص منذ الاستقلال للتنمية وفي مجالات مختلفة انعكست أثارها عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى العلاقة بين المواطن ومختلف السلطات، وذلك لعدم المساواة وتكافئ الفرص الناتجة عن المحسوبة والوساطة، وغياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية، والتحايل على القوانين والغيابات الغير شرعية واحتقار العمل كقيمة حضارية.

في هذا الإطار، سنت عدة قوانين لإصلاح الأوضاع من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جذري في فعالية الحوكمة.

[1] كريوسة عمراني، 2006، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ص97.

الفرع الرابع: التصويت والمسؤولية.

لقد تحولت السلطة والمسؤولية في الجزائر من اعتبار أنها تكليف وأصبحت ترقية وتشريف، ومن مسؤولية وواجبات إلى حقوق وامتيازات، وبغياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية مما أنتج العديد من الآثار السلبية نذكر منها:

- ازدواجية وتضارب بين المسؤوليات أديا إلى تكبيل الجهاز الإداري والتهرب من المسؤولية.
- انتشار أساليب الاتكال.
- التهرب من الواجبات لاعتقادهم أنهم يعملون وغيرهم يجني الثمار.
- انعدام روح المبادرة والابتكار واللامبالاة بالتغيير وذلك لضمان استمرار المناخ وثقافة الفساد اللذان يضمنان أهم استغلال للنفوذ.
- على الرغم من وجود دوافع القوى الداخلية والخارجية لإحداث التغير في السياسات والقوانين حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى، إلا أن بيئة الإدارة المحلية مازلت تعتمد في تعاملات مع البيئات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية بالإرث الإداري والتنظيمي الموروث، وسلوك القيادة البيروقراطية مازال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات واتخذ شكل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة عوض الاعتماد على مدخل إدارة التغيير.

كما أن تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة للإبقاء على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، من خلال تعيين الرئيس ثلث مناصب عضوية مجالس الأمة تمتد صلاحياته لتشمل الأحزاب السياسية في إطار صفقة سياسية بينها وبين الرئيس، الأمر الذي يسلبها لمشروعها الديمقراطي، طبعا هذا ما يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات كمطلب جوهري لإرساء دعائم الحوكمة.[1]

من جهة أخرى، فإن العديد من الانتخابات التي شهدتها الجزائر في فترات مختلفة وذلك لتكريس المسار الديمقراطي مند إعلان دستور 23 /1989/2 في 1990/6/12 والتي هدفت إلى إدخال الجزائر في مرحلة انتخابية محلية جديدة، هذه التعددية التي من سماتها العميقة السماح للمواطنين بالتعبير عن انتماءاتهم السياسية بكل حرية وديمقراطية، لم تسمح بتكريس إرادة الشعب في اختيار ممثليه.

ومع ترسخ هذه الثقافة في المجتمع الجزائري عامة والجهاز الإداري خاصة والتي تتسع دائرتها وتتشابك حلقاتها وتترابط آلياتها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، أصبح مسار العمل التنموي السياسي والإداري ومستقبل المجتمع الجزائري مهددين في الصميم.[2]

[1] كربوسة عمراني، 2006، ص98.
[2] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر.

الفرع الخامس: الإستقرار السياسي وغياب العنف.

أدخل العمل بقانون الطوارئ البلاد في دوامة عدم الاستقرار السياسي، حيث شهدت الجزائر مابين السنوات 1992_2003 خصوصا أربعة رؤساء وتسعة رؤساء حكومات، ومئات الوزراء منهم من أعفي بعد أشهر فقط من تعيينهم، بينما كان الجنرالات أصحاب القرار في وظائفهم، وهذا على أساس أن التنمية تقتضي حالة من الاستقرار السياسي، وإعطاء السيادة للشعب في إطار من الشفافية والديمقراطية.[1]

وفي مطلع الألفية عرف مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر تحسنا يعود في الأساس إلى الأسباب التالية:

- استرجاع السكينة الداخلية.
- تحسن العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا بعد مرحلة من الشك المتبادل وبروز علامات مصالحة مع المغرب الأقصى.
- مباشرة إصلاحات سياسية والاعتراف بـ 17 حزبا جديدا.
- بقاء الجزائر في منأى عن المظاهرات الشعبية والإضرابات الاجتماعية.

الفرع السادس: النوعية التنظيمية.

تقيس النوعية التنظيمية قدرة الحكومة على وضع سياسات كفيلة بنجاح عملية تحديد مختلف المخططات التنموية وتحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذها، وهو ما يتطلب منها التوجه نحو اللامركزية في سبيل بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية للاستفادة من المزايا التالية:

- إن الإداريين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم.
- إن إدارة الحكم اللامركزية تخلق فرصا أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه.
- في استطاعة الحكومات المحلية أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر.

إن اللامركزية رغم ما تحققه من مزايا خلقت في الجزائر نظرا لعدم فعاليتها وملائمتها العديد من المشاكل من أهمها عدم فاعلية الهيئات حكومية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى عدم تطبيق الأطر القانونية الضرورية لخلق وضع معيشي معروف مقدما وآمن، وبيئة عمل مواتية للمواطنين العاديين وللرواد من رجال الأعمال والمستثمرين.

[1] الإبراهيمي عبد الحميد، دراسة حالة الجزائر حول الفساد، في كتاب الشطي إسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص872.

هذا، بالإضافة إلى فشل الهيئات التشريعية في التوفيق بين المصالح المختلفة، ووضع السياسات وسنّ القوانين، تخصيص الموارد ذات الأولوية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية التي تجعل الإنسان محور تركيزها وفرض سيادة القانون، وهو ما يتضح من خلال واقع عدم الأمن واليقين الذي يميز العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة، وغياب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص اللذان تعتمد عليهما انجازات الحكومة نظرا لأدوارهما الحاسمة في التنظيم الاجتماعي وفي العمليات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

الفرع السابع: القاعدة القانونية.

يتميز الحكم في الجزائر بعدم تطبيق مفهوم حكم القانون والذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية وعدم فتح المجال للمشاركة في الحياة السياسية وتحديث القوانين بحيث تأخذ بالاعتبار الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في المجتمع الذي يمر بمرحلة تحول ديمقراطي، الأمر الذي يقف عائقا أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات، بطئ حركة قوانين والتشريعات وغياب المعايير العلمية مقارنة بتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر.

تتمثل تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر فيما يلي:[1]

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي: في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي (الهياكل القاعدية للاتصال ودعم النشاطات الإنتاجية)، لان رأس المال الاجتماعي، المرتكز على الثقة والتضامن مابين الفاعلين الأساسيين والتي يتم ترقيته بواسطة إستراتيجية موسعة من التكوين –الإعلام–الاتصال (دور هام لوسائل الإعلام)، يعتبر عامل مهم لضمان حياة جيدة.
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الراشد ومتكافئ مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد (أكثر استقلالية) اختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، أحسن تعبئة للموارد وتسير المديونية، القدرة على التفاوض الدولي، أكثر إنسانية النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر الاجتماعي تخفيض الفوارق وحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

[1] زايري بلقاسم، 2005، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ص99.

- إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة: من اجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطرية أكثر فعالية، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية، توجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة وإشباع الحقوق الأساسية المجتمع.

- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي: بما فيه تسيير حسن للسياسة الاقتصادية (القدرة على توفير المعلومات، التحليل، تقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة)، تسيير أحسن ومراقبة فعالة للمالية العمومية، تسيير أحسن واستغلال للموارد البشرية والمادية للقطاع العمومي، عقلنة شبكات القرار وتكاملية جيدة مابين الفاعلين الأساسيين.

- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة: أن للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق، ولرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج من عدمه، حقوق الملكية، حرية المقاولة، المساهمة من طرف الجميع بمافيه الفقراء والأقل دخلا في النشاط الاقتصادي للدولة.

- الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات: فليس هناك نموذج واحد لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم، كما إن الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب منه من شانه إن يستغرق زمنا طويلا فاصلة لحين تشرب المجتمعات بالقيم والعادات الملائمة، كما انم الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة كالصحافة والإذاعة والتلفزة.

- غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية، مما أنتج ازدواجية وتضارب بين المسؤوليات أديا إلى تكبيل الجهاز الإداري.

- عدم المساواة وتكافئ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة، وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.

- ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه.

- تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتمامات بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.

- الاعتماد على الحلول المعدة مسبقا، وتقبل كل ما هو جديد دون مراجعة تجديد، ودون اعتبار الاختلاف في الظروف والبيئة الثقافية والاجتماعية و السياسية والاقتصادية، لذلك لابد من توفير الأصالة التي لا تستغني في جوهرها عن الابتكار وعن الخلق والإبداع لان الابتكار والإبداع عنصرا الأصالة، وهما في جوهرهما يشكلان توليد التجديد في ضوء الظروف والمستجدات البيئية.

- بطئ حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية.

- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة وضعف الرقابة الإدارية.

- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أماما لرأي العام، وهذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد.

- انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة انحصار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي تواجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية والغير رسمية.

- التهرب من المسؤولية، وانتشار أساليب الاتكال، والتهرب من الواجبات لاعتقادهم أنهم يعملون، وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى انعدام روح المبادرة والابتكار.

- إسهام العديد من المؤسسات الإدارية المحلية في التخفيف من وطأة القيم الايجابية الأصلية المستمدة من التراث الحضاري للأمة، والتواطؤ مع الممارسات السلوكية الشاذة والمنحرفة التي تقترفها العناصر الضعيفة التي استطاعت أن تقفز إلى المواقع القيادية بأساليب ملتوية وغير مشروعة.

- إن شيوع هذه الممارسات ما هو إلا استمرار لقيم متأصلة ومكتسبة من ثقافة إدارية استعمارية غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، والرشوة والمحسوبية والوصولية والتحايل على القوانين والغيابات الغير شرعية واحتقار العمل كقيمة حضارية.

- عدم تجديد الإدارة وتحديثها.

- الفراغ السياسي والاديولوجي الذي تمر به البلاد حاليا الذي يستطيع فرض رقابة شديدة على البيروقراطية ويوجهها ليجعل هذه الأخيرة تتحرك في نوع من الفراغ الجزئي.

- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع، ويتحلى هذا في الظهور بما يجب أن تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه في الواقع، والغريب أن يتم إخفاء هذه الفجوة بين التوقعات والحقائق عن طريق إصدار القوانين التي ليتم تطبيقها، والعمل بتنظيمات تتعلق بشؤون التوظيف، ولكن يتم تجاوزها والإعلان عن تفويض صلاحيات إدارية مع إبقاء رقابة المركز محكمة وحصر حق اتخاذ القرارات فيه وإصدار التقارير بأن النتائج قد حققت الأهداف المرجوة بينما الحقيقة أن النتائج لم تتحقق إلا جزئيا.

- تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية مثل البطالة وتنظيم الأسرة ومحو الأمية وحماية البيئة.

- ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة في المجالس الشعبية المنتخبة.
- انتشار الفساد والمفسدين مما أفقد القانون نفسه هيبته، ذلك أن بترسيخ الفساد يعمل على حماية نفسه لإبقاء كل الهياكل التي أنتجته على حالها، فلا تغيير في القوانين ولا تعديل في اللوائح ولا تطوير في السياسات، لضمان لاستمرار مناخ وثقافة الفساد اللذان يضمنان لهم استغلال النفوذ، هذه الثقافة التي ترسخت في المجتمع الجزائري عامة، والجهاز الإداري خاصة ما تزال تتسع دائرتها وتتشابك حلقاتها وتترابط آلياتها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، الأمر الذي أصبح يهدد مسار العمل التنموي السياسي والإداري ومستقبل المجتمع الجزائري في الصميم.

المبحث الثاني: النموذج القياسي العام لمحددات الحوكمة في الجزائر.

تتطلب دراسة العوامل المحددة للحوكمة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1990 و2013 حصر عدد من المتغيرات المستقلة استنادا إلى النظرية الاقتصادية، فمن خلال تحليلها بالاعتماد على أحد أساليب الاقتصاد القياسي وهو النموذج اللوغاريتمي سنحاول تقديم تفسير عقلاني للظاهرة المدروسة.

وتتمثل أهم العوامل المحددة للحوكمة فيما يلي:

- **السيطرة على الفساد:** يعتبر هذا المتغير من أهم العوامل المؤثرة على الحوكمة، ولقد أظهرت الدراسات السابقة وجود علاقة طردية بينهما.
- **حرية الصحافة:** يؤثر هذا المتغير بشكل ايجابي على الحوكمة.
- **فعالية الحكومة:** هذا المتغير الذي يعبر عن نوعية الخدمات المقدمة من طرف الحكومة تربطه علاقة طردية بالحوكمة من الناحية النظرية.
- **التصويت والمسؤولية:** يتوقع الوصول إلى علاقة طردية بين هذا العامل والمتغير التابع.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يشكل الاستقرار السياسي الذي يؤثر بشكل ايجابي على الحوكمة الشغل الشاغل للحكومة في ظل التوجهات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدولة الرامية إلى تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد وتحسين مستوى المعيشي.
- **النوعية التنظيمية:** تربط هذا المتغير علاقة طردية بالحوكمة.
- **القاعدة القانونية:** إن إدخال هذا المتغير راجع إلى ارتباط تطبيق الحوكمة بوجود إطار قانوني وصرامة تنفيذه.

في هذا السياق يمكن التعبير عن العوامل المؤثرة على الحوكمة في الجزائر بالعلاقة التالية:

$$Y = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7\right)$$

أي أن النموذج يكتب بالصيغة التالية:

$$Y_t = \ _0 + \ _1X_{1t} + \ _2X_{2t} + \ _3X_{3t} + \ _4X_{4T} + \ _5X_{5t} + \ _6X_{6t} + \ _7X_{7t} + U_t$$

حيث:

X_{1t} : السيطرة على الفساد.

X_{2t} : حرية الصحافة.

X_{3t} : فعالية الحكومة.

X_{4t} : التصويت والمسؤولية.

X_{5t} : الاستقرار السياسي وغياب العنف.

X_{6t} : النوعية التنظيمية.

X_{7t} : القاعدة القانونية.

U_t : حد الخطأ.

وبافتراض تحقق الفرضيات الكلاسيكية المتمثلة فيما يلي:

$$\begin{aligned} &U_t \rightarrow N\left(0, ¢^2\right) \\ &\left(U_t U_s\right) = 0 \qquad / \quad s \neq t \\ &E\left(U_t^2\right) = ¢^2 \\ &E\left(U_t X_t\right) = 0 \end{aligned}$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى النتائج التالية:[1]

[1] تم الاعتماد في عملية تحديد النموذج على الإحصائيات الواردة في الموقع التالي:

- http://donnees.banquemondiale.org/indicateur .

$$Y = 12.2 + 0.30 X_1 + 0.41 X_2 + 0.84 X_3 + 0.08 X_4 + 0.02 X_5 + 1.36 X_6 + 0.15 X_7$$

$R^2 = 0.89$ N=13

DW= 1.93 F=18.69

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج رقم (1) يظهر أن نسبة 89 ٪ من التغيرات الحاصلة ناتجة عن المتغيرات المستقلة في حين ترجع باقي التغيرات إلى العوامل العشوائية، كما نلاحظ أن قيمة معنوية كل العوامل المحددة للحوكمة في الجزائر كبيرة وتتطابق معاملاتها مع النظرية الاقتصادية، أما قيمة إحصاءة "دارين – واتسون" فقيمتها تقع في منطقة لا يمكن فيها الحكم على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من عدمه.

فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن إشارة المتغيرات المستقلة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فمعامل المتغيرات المفسرة كلها موجبة ولكن منخفضة القيمة.

فكل المتغيرات تربطها علاقة طردية بالمتغير التابع الذي يتأثر بها ولكن بنسبة أقل مقارنة بفعالية الحكومة والنوعية التنظيمية اللذان يشكلان المحدد الرئيسي لها، فهما يسببان أكبر زيادة في مؤشر الحوكمة، وذلك راجع للعوامل التالية:

- والموارد البشرية أن ظاهرة تفشي الفساد و الحد من انتشاره لا تزال رهينة الإدارة السياسية، فسير العملية التنموية تبقى مبتورة طالما أن المناخ غير مناسب لذلك، فتعدد أوجه الفساد في الجزائر و تنوعت مظاهره فمنها ما بتعلق بالسلطة و نظام الحكم، ومنها ما يرتبط بالهيكل البيروقراطي للدولة، الشيء الذي أدى إلى بروز العديد من الممارسات التسلطية و التعسفية بين مختلف تشكيلات

المجتمع،[1] وبالتالي غياب الحكم الراشد، حيث أن البعد السياسي لا يتجسد إلا عن طريق التعددية بتفعيل المجتمع المدني و التداول السلمي على السلطة و الوصول إلى الحكم بالأغلبية.

- أما النوعية التنظيمية فهذا المتغير يتعلق بالبعد التنظيمي والتسييري الذي يتجلى في قدرة الوحدات والأفراد على تنظيم شؤونها على أسس قانونية هيكلية، بالإضافة إلى قدرة الوحدات والأفراد على استعمال آليات ومقاربات من أجل توفير كل الشروط للوصول إلى نجاعة و فعالية، ناهيك عن المجال الثقافي والحضاري الذي يظهر في تماسك المتغيرات الداخلية للدولة كالهوية والتراكمات التاريخية مثلا دون عزلها عن العالم الخارجي؛ أي التمسك بالأصالة ومواكبة العصرنة وكذا إدخال قيم أخلاقية وذاتية تجعل من الأفراد ذات كفاءات وقدرات من أجل التحكم في التسيير واحترام الإطار التنظيمي المتفق عليه و هذا ما يصطلح عنه بثقافة السلوك.

- إن سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية تتوقف على فعالية الحكومة والنوعية التنظيمية لتطبيقها؛ لأن الآليات القانونية التي يتعين تفعيلها للوصول إلى بناء ما يعرف بالحوكمة تعتمد في الحقيقة على توفير عاملين رئيسين يتمثل العامل الأول في المشاركة في بناء القرار والذي يتحقق بتوفير مجتمع مدني متفتح على المشاركة في هذا البناء، والتداول والمشاركة في القرار السياسي عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة ووضع تشريعات تنسجم وهذا التوجه.

- إن تمكين الجماعات المحلية عن طريق إشراكها في البناء السياسي داخل الدولة بالانتقال من التسيير المركزي إلى التسيير المحلي، والعمل على سيادة القانون الذي يستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساوي، عن طريق إقرار دستور يتولى تأطير المبادئ القانونية العليا في الدولة وتوزيع السلطة على سلطات الدولة الثلاثة، وتعداد حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه الدولة، وكذا خلق مؤسسة قضائية تسهر على ضمان تطبيق الشروط الأساسية للانفتاح السياسي ومحاربة الفساد وهو ما يتطلب قيام الحكومة بواجباتها بفعالية.

[1] انظر في هذا الصدد القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهوري الجزائرية، العدد14، 08 مارس سنة 2006، ص 08 و ما بعدها.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن تطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب بناء نظام للحكم فعال ورشيد ليساهم في العملية التنموية السياسية الشاملة والمتوازنة، فالوضع السياسي في الجزائر يبقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظام الحكم الغير ديمقراطي، بالرغم من انتقالها الديمقراطي الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية.

من جهة أخرى، يتبين غياب إستراتجية بديلة للتنمية الإدارية التي يتطلب تنفيذها تأصيل الإدارة والانطلاق من فهم الأبعاد الحضارية والبيئية للمجتمع الجزائري، خاصة وأنها إدارة مقلدة في نظامها وقوانينها للغرب ويشما التراث الإداري الفرنسي مظهرا مستمرا في تأثيره على النظام الإداري الجزائري، الذي لم يتخلص بعد من ظاهرة التبعية القانونية والإدارية والثقافية، ولم يتجنب بعد أسلوب العلاج بالمثل الذي يجعله مجرد جهاز إداري تابع ومستغل ومتغرب عن المجتمع، بالإضافة إلى فرض العديد من القيود على حرية الصحافة والفشل في إقامة بيئة تنظيمية فعالة.

من هذا المنطلق، فإن أول عمل يجب القيام به هو توفير المناخ العام الملائم لتطبيق الإصلاحات، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في بناء وأداء النظام الحاكم والجهاز الإداري حتى يواكبا التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة، ذلك أن أي محاولة لإصلاح تتم بمعزل عن هذه التحولات والتأثيرات البيئية المحكوم عليها بالفشل.

الخاتمة العامة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث يتضح أن الحوكمة أصبحت من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، وقد تزايدت أهميتها نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم للتحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى، حظيت حوكمة القطاع العام باهتمام كبير كونها تهدف إلى تكريس تضافر الجهود من كافة القطاعات الحكومية لدرء حدوث الأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية والعامة وفقدان التحكم في النظام الإداري، وفقدان المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة، أو تشغيل العمليات العامة بشكل يعرف بالأفقي بين دوائر القطاع العام.

في هذا الإطار، يعد تطوير مبادئ ونهج حوكمة القطاع العام من مسؤولية الجميع بلا استثناء، إلا أن تطبيقها يتطلب العمل الجاد لتفعيل برامج التوعية سواء للإدارات نفسها أو للمواطنين ، مع تفعيل الرأي العام والسماح بالمشاركة في صناعة القرارات، فحوكمة القطاع العام مشروع وطني يبدأ بالإدارة والعزيمة لتكريس الشفافية في القطاعات المشتركة بنظرة أفقية لا عمودية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن أداء الحوكمة في الجزائر منذ تطبيق إصلاحات كان مقبولا إلى حد بعيد فقد استطاعت هذه الأخيرة تحقيق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها للقضاء على الفساد الإداري والمالي ومحاربة البيروقراطية.
- وجود الفساد في الأجهزة الإدارية الجزائرية وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
- ضيعت الإدارة المحلية العديد من الفرص منذ الاستقلال للتنمية في مجالات مختلفة، انعكست أثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى العلاقة بين المواطن والإدارة العامة، وذلك لغياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية الذي أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية وغيرها.
- إدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج.
- إن تطور الحوكمة في العالم يفتح أفاق واعدة أمام الجزائر ويمثل فرصة سانحة لها.

الاقتراحات:

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، ندرج الاقتراحات التالية:

- إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين وتطبيق النظم الديمقراطية، واشتراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تعميق أثر اللامركزية.
- بناء قدرات الحكومة التي تساعدها على تلبية احتياجات و مطالب المواطنين.
- فرض احترام حكم القانون بين الحاكم والمحكوم.
- وضع استراتجيات لتقليص الفساد الإداري من أجل دعم التنمية تقوم على أساس توفر قيادات إدارية محلية كفئة تتناسب ووظائف القيادة العليا.
- حتى تحقق التنمية الإدارية فعاليتها ومسايرتها لأوضاعها فإن على المهتمين بها أن يسلكوا سياسات جديدة في عملية الإصلاح الإداري أخدين بعين الاعتبار جانب تحسين وتطوير برامج التدريب ووضع قواعد عملية لراحة الموظفين.
- دعوة وتبني القيادة السياسية العليا للإصلاح الإداري في الدولة من خلال تبنيها للأهداف والمحاور الرئيسية لحظة الإصلاح ومتابعتها وتقييمها للانجازات المتحققة بشأنها، بالإضافة إلى تغيير الحالة الذهنية للموظفين الذين يتصفون بلامبالاة عن أجل المشاركة في عملية التنمية المحلية.
- الالتزام بمبدأ وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، احترام شروط التعيين في الوظيفة مع توفير الشروط المادية والمالية للقيام بالعمل الإداري الفعال.
- العمل على التخفيف من المركزية الإدارية بتوسيع نطاق التفويض في الاختصاص والابتعاد عن البيروقراطية وتشجيع المجالس الشعبية المنتخبة على محاربة البيروقراطية.
- إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارة وطرق تسيرها خاصة وأن المجتمع الجزائري يعرف تحولات جوهرية، وبالتالي فإن عملية إحداث إصلاح في الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري المحلي عملية تفرضها طبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد.
- ضرورة الاهتمام بالعنصر القيادي الكفء.
- ضرورة إيجاد هيئة عليا للإصلاح الإداري لإحداث تنمية محلية تتجاوب مع أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

- تغيير لتطوير النظم والسياسات واللوائح، وخاصة تلك الموضحة لتوزيع الصلاحيات والمحددة لحقوق العاملين وواجباتهم.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع محددات الحوكمة في الجزائر يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- دراسة علاقة الحوكمة بتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- تقييم أثار الإصلاحات على تطبيق الحوكمة في الجزائر.
- دراسة التحديات التي تحول دون التطبيق الفعلي للحوكمة في المؤسسات الوطنية.

قـائمـــة المراجـــع

قائمة الكتب:

باللغة العربية:

- حماد طارق عبد العال، 2007، حوكمة الشركات، جامعة عين الشمس، مصر.
- الشعراوي سلوى جمعة وآخرون، 2001، ادارة شؤون الدولة والمجتمع.
- كائد زهير عبد الكريم، 2003، القضايا الحكمانية.
- الزيات عبد الحميد السيد، 2005، التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- دليو فضيل وآخرون، (2006)، "المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة"، ط 2.
- التميمي عباس حميد، 2012، آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات الممولة للدولة.
- نورة عبد الرحمان يوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد.
- علي بخيت حسين و فتح الله سحر، 2007-2009، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، 2003، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
- علي مكيد،2007 ، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- تومي صالح، 1999، مدخل لنظرية القياس القتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- مجيد علي حسين وغفاف عبد الجبار،2007، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- أموري هادي كاضم، 2009، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- أموري هادي كاظم الحسناوي،.2002، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد المحمود محمد عبد الرحمان، 1995، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية.
- قيرة إسماعيل وآخرون،2002 ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الابراهيمي عبد الحميد، دراسة حالة الجزائر حول الفساد، في كتاب الشطي إسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.
- كربوسة عمراني، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.
- زايري بلقاسم، 2005، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.

- قيرة إسماعيل وآخرون، 2002، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

باللغة الاجنبية:

- JAMES M et al (2000) : " Gouvernance: nouveaux acteurs ، nouvelles regles،" publications trimestrielle du fonds monetaire interational ،volume 44 ،numero 4.
- BENFERHET Saad (2008): " La bonne gouvernance : Les fondements et principes، les indicateurs de mesures"، le colloque international sur la bonne gouvernance entre le service public et la participation citoyenne، Universite Ferhat Abbes Setif.

الندوات والملتقيات:

- غادر محمد ياسين، 2012، محددات الحوكمة ومعييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- علة مراد وسالت محمد مصطفى، 2008، الحوكمة والتنمية البشرية، ملائمة وتواصل، الملتقى الوطني حول" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- عبد الفضيل محمود، 2004، مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.
- عياري أمال و خوالد ابوبكر، 2012، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ـ دراسة حالة الجزائر ـ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- كامل السيد مصطفى، (2004)، "عوامل الفساد وأثاره السياسية "، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية".
- بلخيري كمال وغزالي عادل، (2007)، متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول الحوكمة واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج 1، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- رزيق كمال، (2005)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 25.
- البراوي أنمار أمين، 2012، محددات الحوكمة، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

- الهواري بن لحسن، 2012، اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة.
- ماضي بلقاسم وخدادمية أمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر، الملتقى الوطني للحد من الفساد.
- علي بن يحي عبد القادر، 2014، تأثير فعالية الحوكمات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12.
- طاري محمد العربي وتغليسية لمين، 2012، حوكمة الشركات وعلاقاتها بالمسؤولية الاجتماعية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- قريد عمر، 2012، الفساد وأثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي ـ حالة الجزائر ـ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- زايري بلقاسم، 2005، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
- انظر في هذا الصدد القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهوري الجزائرية، العدد14، 08 مارس سنة 2006.

الرسائل الجامعية:

- باي أحلام، 2006ـ 2007، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة.
- غرارة عماد الدين، 2014، دراسة قياسية تحليلية لمحددات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي لميلة.
- عقون سليم، 2010، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

المواقع الالكترونية:

- UNDP(1997) : " Governance for sustainable human development" ، document internet disponible sur le site: http://undp.org/en/media/hdr1997 (consulte le28/12/2014).
- MEREDITH Edwards (2002): "University governance : A mappng and some issues،"pp. 3.4 ،document internet disponible sur : http ://www.atem.org.au/downloads/pdf/Governance.pdf (consulte le 02/12/2009).

- بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن:
http//sciencesjuridiques.ahlmontada.net/montada-f23/topic-t197.htm.
- المرصد العربي للإصلاح والديمقراطية، بوتفليقة يشن حملة ضد الرشوة والفساد، 2006/12/10، نقلا عن:
http //www.awrd.net/look/article.tpl ?IdLanguage=17 &IdPubication=1&NrArticle=1177&NrSection=11
- تم الاعتماد في عملية تحديد النموذج على الإحصائيات الواردة في الموقع التالي:
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur .

الـفـهـــرس

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة.....6

تمهيد.....7

المبحث الأول: ماهية الحوكمة.....8

المطلب الأول: تعريف الحوكمة ونشأتها.....8

الفرع الأول: تعريف الحوكمة.....8

الفرع الثاني: نشأتها.....9

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة وخصائصها.....10

الفرع الأول: أهمية الحوكمة.....10

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة.....11

المبحث الثاني: الحوكمة، مظاهرها، مستوياتها وعناصرها.....11

المطلب الأول: مظاهرالحوكمة.....11

المطلب الثاني: مستويات الحوكمة.....12

المطلب الثالث: عناصرالحوكمة.....13

المطلب الرابع: شروط تطبيق الحوكمة.....13

المبحث الثالث: مبادئ وأهداف الحوكمة.....14

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة.....14

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة.....17

المبحث الرابع: معايير ومحددات قياس الحوكمة.....20

المطلب الأول: معايير الحوكمة.....20
المطلب الثاني: محددات قياس الحوكمة.....22
الفرع الأول: السيطرة على الفساد.....22
الفرع الثاني: حرية الصحافة.....25
الفرع الثالث: فعالية الحوكمة.....26
الفرع الرابع: التصويت والمسؤولية.....27
الفرع الخامس: الاستقرار السياسي وغياب العنف.....27
الفرع السادس: النوعية التنظيمية.....28
الفرع السابع: القاعدة القانونية.....28
الخلاصة.....29
الفصل الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.....30
تمهيد.....31
المبحث الأول: مفهوم، أهداف وأهمية الاقتصاد القياسي.....32
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.....32
المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.....32
الفرع الأول: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية 32
الفرع الثاني: المساعدة على رسم السياسات واتخاذ القرارات 33
الفرع الثالث: التخمين أو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.....33
المطلب الثالث: أهمية الاقتصاد القياسي.....33

المطلب الرابع: تطبيقات الاقتصاد القياسي.....34
المبحث الثاني: نماذج الانحدار.....34
المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....34
الفرع الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي البسيط.....34
الفرع الثاني: فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....35
الفرع الثالث: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....36
الفرع الرابع: اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط.....38
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....42
الفرع الأول: فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....42
الفرع الثاني: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....44
الفرع الثالث: اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....44
المطلب الثالث: اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....47
المبحث الثالث: مشاكل الانحدار.....48
المطلب الأول: مشكلة التعدد الخطي.....48
الفرع الأول: أساليب التعدد الخطي وأثاره.....49
الفرع الثاني: طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي.....49
المطلب الثاني: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.....50
الفرع الأول: أسباب وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء وأثاره.....50
الفرع الثاني: اكتشاف عدم تجانس حد الأخطاء.....50

الفرع الثالث: طرق علاج عدم تجانس التباين.....54
المطلب الثالث: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.....55
الفرع الأول: أسباب ظهور الارتباط الذاتي وأثاره.....55
الفرع الثاني: طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.....55
الخلاصة.....58
الفصل **الثالث: دراسة قياسية تحليلية لمحددات الحوكمة في الجزائر**.....59
تمهيد.....60
المبحث الأول: واقع الحوكمة في الجزائر.....61
المطلب الأول: واقع تطبيق الحوكمة في الجزائر.....61
الفرع الأول: السيطرة على الفساد.....61
الفرع الثاني: حرية الصحافة.....63
الفرع الثالث: فعالية الحوكمة.....64
الفرع الرابع: التصويت والمسؤولية.....64
الفرع الخامس: الاستقرار السياسي وغياب العنف.....65
الفرع السادس: النوعية التنظيمية.....66
الفرع السابع: القاعدة القانونية.....67
المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر.....67
المبحث الثاني: النموذج القياسي لمحددات الحوكمة في الجزائر..... 70
الخلاصة.....74

الخاتمة العامة.....75

قائمة المراجع.....79

الفهرس.....84